الخطيب البغدادي

(ت٤٦٣هـ)

يدور الكلام حول الخطيب هاهنا في سبعة أمور:

الأول : النظر في عقيدته، وتقرير أنه كان على مذهب السلف.

الثـــاني: النظر في مذهبه في الفروع.

الثالـث: حول اختصاصه بالبغداديين.

الرابـــع: حول انفراده بالرواية عن الرجل وتصديقه إياه.

الخامس: تثبته واحتياطه.

السادس: عادته في تاريخه التعويل فيما يورده من الجرح والتعديل على الكلام المؤخر في الترجمة.

السابـــع: الإشارة إلى وَهَن الراوي بإيراد الأحاديث الشاذة والمنكرة في ترجمته من «التاريخ».

***

الأمر الأول

النظر في عقيدته وتقرير أنه كان على مذهب السلف

قال الشيخ **المعلمي** في ترجمة الخطيب من «التنكيل» رقم (٢٦):

«زعم بعضهم أنه كان يذهب إلى مذهب الأشعري، فردَّ الذهبي ذلك بقوله: «قلت: مذهب الخطيب في الصفات أنها تمر كما جاءت، صرح بذلك في تصانيفه» فاعترضه ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٣/ ١٣) بقوله: «قلت: هذا مذهب الأشعري... وللأشعري قولٌ آخر بالتأويل».

أقول: الذي شهره المتعمقون عن الأشعري التأويل، وإن كان آخر مصنفاته «كتاب الإبانة» أعلن فيه اعتماده مذهب الإمام أحمد وأهل الحديث، فالقائل أن الخطيب كان يذهب مذهب الأشعري أَوْهَمَ أنه كان من المتأولين، ولم يزد الذهبي على دفع هذا الإيهام، ولكن ابنَ السكن لِغُلُوِّهِ شديدُ العُقوق لأستاذه الذهبي. وقد نقل الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٣١٩) فصلًا من كلام الخطيب في الاعتقاد ينفي عنه التأويل والتعطيل، قال الخطيب:

«أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح: مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية[1] والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم

---

(١) علَّق الشيخ «**المعلمي**» هاهنا بقوله: «مراده كغيره نفي الكيفية المدركة بالعقول كما جاء عن ربيعة الرأي ومالك وغيرهما: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول»، وليس المراد نفي أن يكون في نفس الأمر كيفية، كيف وذلك من لوازم الوجود». اهـ.

فأبطلوا ما أثبته اللَّه، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا بذلك إلى ضربٍ من التشبيه والتكييف، والفصل إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين...».

ويظهر أن ابنَ الجوزي أميَلُ إلى المبتدعة من الخطيب، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص٦٨):

«وأما الانتساب فانتساب الأشعري وأصحابه إلى الإمام أحمد خصوصًا وسائر أئمة الحديث عمومًا ظاهرٌ مشهورٌ في كتبهم كلها، وما في كتب الأشعري مما يوجد مخالفًا للإمام أحمد وغيره من الأئمة فيوجد في كلام كثير من المنتسبين إلى أحمد كأبي الوفاء بن عقيل وأبي الفرج بن الجوزي وصدقة بن الحسين وأمثالهم ما هو أبعد عن قول أحمد والأئمة من قول الأشعري وأئمة أصحابه».

***

الأمر الثاني

النظر في مذهبه في الفروع

قال الشيخ **المعلمي** في ترجمة الخطيب من «التنكيل»:

«وإذ قد بان أن عقيدة الخطيب كانت مباينة لعقائد المبتدعة، فلننظر في انتقاله عن مذهب أحمد في الفروع.

الظاهر: أن معنى أنه كان على مذهب أحمد أن والده وأهله كانوا على مذهب أحمد، وأنه هو انتقل إلى مذهب الشافعي في صغره زمان طلبه العلم، فما الباعث له على الانتقال؟

يقول ابن الجوزي: «إن ذلك لِمَيْلِ الحنابلة عليه وإيذائهم له»، فلماذا آذوه؟ يقول ابن الجوزي: «لِمَا رأوا من ميله إلى المبتدعة».

قد تقدم إثبات أن عقيدة الخطيب كانت مباينة لعقائد المبتدعة، وذلك ينفي أن يكون ميلُه إليهم رغبة منه في بدعتهم أو موافقة عليها، فما معنى الميل وما الباعث عليه؟

كان الحنابلة في ذاك العصر يَنفرون بحقٍّ مِنْ كُلِّ مَنْ يقال إنه أشعري أو معتزلي، ويَنفرون عن الحنفية والمالكية والشافعية لشيوع البدعة فيهم، وكان كثير من الحنابلة يبالغون في النفرة ممن نفروا عنه، فلا يكادون يروون عنه إذا كان من أهل الرواية ولا يأخذون عنه غير ذلك من العلوم، وإذا رأوا الطالب الحنبلي يتردد إلى حنفي أو مالكي أو شافعي سخطوا عليه.

وقد ذكر ابن الجوزي نفسه في «المنتظم» (٩/ ٢١٣)، عن أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي قال: «وكان أصحابنا الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء، وكان ذلك يحرمني علمًا نافعًا».

وتقدم في ترجمة أحمد بن عبد الله أبي نعيم الأصبهاني ما لفظه:

«قال إنسان: من أراد أن يحضر مجلس أبي نعيم فليفعل -وكان مهجورًا في ذلك الوقت بسبب المذهب، وكان بين الحنابلة والأشعرية تعصب زائد يؤدي إلى فتنة وقال وقيل وصداع- فقام إلى ذلك الرجل أصحاب الحديث بسكاكين الأقلام وكاد أن يُقتل»، مع أن مجلس أبي نعيم إنما كان لسماع الحديث لا للدعوة إلى الأشعرية.

وقد قال ابن الجوزي في «المنتظم» (٨/ ٢٦٧) في وصف الخطيب:

«كان حريصًا على علم الحديث وكان يمشي في الطريق وفي يده جزء يطالعه» وقال قبل ذلك بورقة: «أول ما سمع الحديث في سنة ٤٠٣ وهو ابن إحدى عشرة سنة... وأَكْثَرَ مِنَ السماع من البغداديين، ورحل إلى البصرة ثم إلى نيسابور ثم إلى أصبهان، ودخل في طريقه همذان والجبال ثم عاد إلى بغداد، وخرج إلى الشام وسمع بدمشق وصور ووصل إلى مكة... وقرأ» صحيح البخاري «على كريمة... في خمسة أيام».

أقول: فحرصُه على تحصيل العلم وولوعُه به هو الذي كان يحمله على أن يقصدَ كُلَّ من عُرف بالعلم مَهْما كان مذهبه وعقيدته، وكان الحنابلة إذ ذاك يخافون عليه بحقٍّ أن يقع في البدعة، وإذا كانت نهمته تضطره إلى الانطلاق في مخالفتهم، وغيرتُهم تضطرهم إلى المبالغة في كَفِّه: بَلَغَ الأمرُ إلى الإيذاء، وكان وهو حنبلي لا يرجو من غيرهم أن يعطف عليه ويحميه وينتصر له، فاحتاج أن يتحول إلى مذهب الشافعي ليحميه الشافعيون ولا يعارضوه في الاختلاف إلى مَنْ شاء من أهل العلم مهما كان مذهبه وعقيدته؛ لأن الشافعية لم يكونوا يُضيقون في ذلك، مع أنهم إنما استفادوا الخطيب، فَهُمْ أشدُّ مسامحةً له، وهذا وإن نفعه من جهة الظفر بأنصارٍ أقوياء، يتمكن في حمايتهم من طلب العلم كيف شاء، لكن من شأنه أن يزيد حنق الحنابلة عليه وغيظهم منه، وكانت بغداد مقر الحنابلة وأكثر العامة معهم، والعامة كما لا يخفى إذا اتصل بهم السخط على رجل تسارعوا إلى إيذائه وبالغوا.

قال الكوثري في «التأنيب» (ص١٢): «وفي» مرآة الزمان «لسبط ابن الجوزي: وقال ابن طاهر: جاء جماعة من الحنابلة يوم الجمعة إلى حلقة الخطيب بجامع المنصور فناولوا حَدَثًا صبيحَ الوجه دينارًا وقالوا له: قِفْ بإزائه ساعة وناوله هذه الرقعة، فناوله الصبي وإذا فيها -ما ذكره السبط مما لا حاجة إلى ذكره هنا[1]، ثم قال: وكانوا يُعطون السَّقَّاء قطعةً يوم الجمعة فكان يقف من بعيد بإزائه ويميل رأس القربة وبين يديه أجزاء فيبتل الجميع فتتلف الأجزاء، وكانوا يطينون عليه باب داره في الليل فربما احتاج إلى الغسل لصلاة الفجر فتفوته...».

أقول: السبط ليس بعمدة كما يأتي، وابن طاهر لم يدرك الخطيب، لكن ما تضمنته القصة من تتبع أولئك العامة للخطيب وإيذائه يوافق في الجملة ما تقدم عن ابن الجوزي، وكذلك يوافق ما في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٣١٨) عن الحافظ المؤتمن الساجي: «تحامَلَتِ الحنابلة على الخطيب حتى مال إلى ما مال إليه».

وابن الجوزي نفسه يتألم آخر عمره من أصحابه الحنابلة حتى قال في «المنتظم» (١٠/ ٢٥٣) بعد أن ذكر تسليم المدرسة إليه وحضور الأكابر وإلقاءه الدرس: «وكان يومًا مشهودًا لم يُرَ مثلُه، ودخل على قلوبِ أهلِ المذهبِ غَمٌّ عظيمٌ».

وزاد سِبْطُهُ في «المرآة» عنه: «لأنهم حسدوني» قال السبط: «وكان جدي يقول: واللَّه لولا أحمد والوزير ابن هبيرة لانتقلت عن المذهب؛ فإني لو كنت حنفيًّا أو شافعيًّا لحملني القوم على رءوسهم».

وليس السبط بعمدة، لكن عبارة «المنتظم» تشعر بصحة الزيادة.

هذا حالُ ابنِ الجوزي في آخر عمره، فأما الخطيب فإنه كان انتقاله في حداثته ليتمكن من طلب العلم، لا لِيُحملَ على الرءوس». اهـ.

---

(١) انظر إلى عِفَّةِ الشيخ **المعلمي** وحيائه من ذكر ما يبغض سماعه أهل الصيانة والتقى، رحمة اللَّه عليه.

الأمر الثالث

حول اختصاصه بالبغداديين

قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ١٧): «بغدادي لا يعرفه الخطيب الذي صرف أكثر عمره في تتبع الرواة البغداديين لا يكون إلا مجهولا». اهـ.

الأمر الرابع

حول انفراده بالرواية عن الرجل وتصديقه إياه

نقل الشيخ **المعلمي** في ترجمة: محمد بن المظفر بن إبراهيم أبي الفتح الخياط من «التنكيل» (١/ ٤٧٢) قولَ الكوثري: «لا يعرفه أحدٌ سوى الخطيب، ولا روى عنه أحدٌ سواه».

فقال: «بنى هذه المجازفة على قول الخطيب في ترجمة هذا الرجل: «كتبت عنه في سنة ٤١٣، وهو شيخ صدوق، كان يسكن دار إسحاق، ولا أعلم كتب عنه أحد غيري».

ويكفي هذا الرجل رواية الخطيب وتصديقه». اهـ.

***

الأمر الخامس

تثبته واحتياطه

(١) قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ٢٣٠):

«الخطيب معروف بشدة التثبُّت، بل قد يبلغ به الأمر إلى التعنُّت».

(٢) وقال أيضًا في ترجمة ابن رزقويه (١/ ٣٩٠):

«قد حقَّقَ الخطيب في «الكفاية» (ص: ٢٢٦-٢٢٩) و(ص: ٢٥٨-٢٥٩)... وذكر من كان يروي من كتبه بعدما عمي، ومنهم: يزيد بن هارون وأبو معاوية محمد بن خازم وعبد الرزاق، والذين حَكَى عنهم المنعَ مِنْ ذلك اعتلوا بخشية أن يُزاد في كتاب الأعمى وهو لا يدري، وغيرهم يقول: المدار في هذا الأمر على الوثوق، فإذا كان الضرير واثقا بحفظ كتابه، ثم قرأ عليه منه ثقة مأمون متيقظ فقد حصل الوثوق، وقد استغنى أهل العلم منذ قرون بالوثوق بصحة النسخة، فمن وثق بصحة نسخة كان له أن يحتج بما فيها كما يحتج به لو سمعه من مؤلف الكتاب.

والخطيب كما يُعلم من «تاريخه» غايةٌ في المعرفة والتيقظ والاحتياط، فإذا وثق بأن كتب ابن رزق محفوظة، ثم دفع إليه ابنُ رزق كتابا منها فرأى سماعه فيه صحيحا، وعلم أنه قد رواه مرارا قبل عماه، فقد حق له أن يحتج بما يجد فيه وإن لم يقرأه هو أو غيره بحضرته على ابن رزق... بل إذا تدبرت علمت أن الوثوق بهذا أمتن من الوثوق بما يرويه الرجل من حفظه فإن الحفظ خوَّان.

وقد رأيت في «تاريخه» (٩/ ٣٠٩): «دَفَعَ إليَّ ابنُ رزقٍ أصلَ كتابه الذي سمعه من مكرم بن أحمد القاضي، فنقلتُ منه، ثم أخبرنا الأزهري أخبرنا عبد الله بن عثمان أخبرنا مكرم...» فذكر خبرًا، وهذا مما يبين تحري الخطيب وتثبته». اهـ.

قال أبو أنس:

يعني أن الخطيبَ مع وُثُوقِه بكتاب ابن رزق، لم يكتفِ بما وجده فيه، بل عضَّدَهُ بما رواه بإسناده هو.

(٣) وقال في ترجمة: محمد بن عبد الله بن أبان أبي بكر الهيتي:

«الخطيب معروف بالتيقظ والتثبت، فلم يكن ليروي عن هذا الرجل[١] إلا ما يثق بصحته، وقضية الاستتابة[٢] متواترة».

وانظر آخر ترجمة محمد بن العباس بن حيويه أبي عمر الخزاز من «التنكيل» رقم (٢٠٨) ففيها مثال باهر على كمال احتياط الخطيب وتثبته.

***

(١) قد قال الخطيب في الهيتي: «كانت أصول أبي بكر الهيتي سقيمةً كثيرةَ الخطأ، إلا أنه كان شيخًا مستورًا صالحًا فقيرًا، معروفًا بالخير وكان مغفلا...».

(٢) التي رواها الخطيب من طريق الهيتي هذا.

الأمر السادس

عادته في «تاريخه» التعويل فيما يورده من الجرح والتعديل على الكلام المؤخر في الترجمة

قال الشيخ **المعلمي** في ترجمة: مهنأ بن يحيى من «التنكيل» رقم (٢٥٥):

«روى ابن الآبنوسي عن الخطيب: «كُلُّ مَنْ ذكرتُ فيه أقاويلَ الناس من جرح أو تعديل، فالتعويل على ما أَخَّرْتُ» كما في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٣١٥).

وهاهنا بدأ الخطيب في ترجمة مهنأ بحكاية قول الأزدي: منكر الحديث -وهو نفسه متكلم فيه حتى رمي بالوضع- ثم أتبعها برواية السلمي عن الدارقطني: «ثقة نبيل».

ثم ذكر مكانة مهنأ عند أحمد، وثناء أصحابه عليه، فعُلم بذلك أن التعويل عنده على التوثيق.

وبهذا يُعلم ما في عبارة ابن الجوزي في «المنتظم» (٨/ ٣٦٨) في تجنياته على الخطيب: «ذَكَر مهنأ بن يحيى، وكان من كبار أصحاب أحمد، وذكر عن الدارقطني أنه قال: مهنأ ثقة نبيل، وحَكى بعد ذلك عن أبي الفتح الأزدي... وهو يَعلم أن الأزدي مطعون فيه عند الكُلِّ...».

... والموجود في «تاريخ الخطيب» تعقيب كلمة الأزدي بحكاية السلمي عن الدارقطني كما مَرَّ...». اهـ.

***

الأمر السابع

الإشارة إلى وَهَن الراوي بإيراد الأحاديث الشاذَّة والمنكرة في ترجمته من «التاريخ»

في «الفوائد المجموعة» (ص٩٧): حديث أن النبي ﷺ قال: «إن الصرد أول طير صام عاشوراء».

قال الشيخ **المعلمي**:

«أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦/ ٢٩٦) في ترجمة إسماعيل - يعني ابن إسحاق ابن الحصين ابن بنت معمر بن سليمان المعمري أبا محمد الرقي - من وجهين عنه، ثم ذكر من وجهٍ ثالث عنه أيضًا، ولكن وقع فيه تخليطٌ، ولم يَذكر الخطيب في إسماعيل جرحًا ولا تعديلا، وإنما أشار إلى وَهَنِه بذكر هذا الحديث، ولم يُذكر إسماعيل في «الميزان»، ولا «اللسان»...». اهـ.

***

ابن الجـوزي

(ت ٥٩٧هـ)

يتلخص الكلام حوله هاهنا في ثلاثة أمور:

الأول : النظر في عقيدته.

الثـــاني: التنبيه على أنه لا يُعلم أنه يلتزم الصحة فيما يحكيه بغير سند، والتنبيه على كثرة أوهامه في تصانيفه.

الثالث: كشف ما في كلامه في الخطيب من التجني والتحامل.

***

الأمر الأول

النظر في عقيدته

(١) قال ابنُ الجوزي في عبْد بن أحمد أبي ذر الهروي في «المنتظم» (٧/ ١٩٤): «كان من الأشاعرة المبغضين، وهو أول من أدخل الحرمَ مذهبَ الأشعري، ولا يُقبلُ جرحُه لحنبلي يَعتقدُ كُفْرَهُ».

فقال الشيخ **المعلمي** في ترجمة أبي ذر من «التنكيل» (ص١٥٠):

أقول: قال ابنُ الجوزي نفسُه في ترجمة أبي ذر من «المنتظم» نفسه (٨/ ١١٥): «كان ثقةً ضابطًا فاضلا... وقيل: إنه كان يَميلُ إلى مذهب الأشعري» ويظهر من هذه العبارة الأخيرة أن المَيْلَ لم يَثبتْ، فإن ثبت فما مقداره؟ وقد كان ابن الجوزي نفسه مائلا، بل يوجد في كلامه وكلام كثير من الحنابلة ما هو أبعد عن قول أحمد والأئمة من كلام الأشعري وأصحابه.

هكذا قاله أعرفُ الناس بهم، وهو رجل منهم[1] كما تقدم في ترجمة الخطيب.

هَبْ أن أبا ذر كان أشعريًا فما تفصيل ذلك؟ والنقل عن الأشعري مختلف وأصحابه مختلفون، وعلى كل حال فلا يكفرون الحنابلة، نعم قد يبدعونهم، ولكن عقلاءهم -ولاسيما العارفين بالرواية منهم كالبيهقي -لا يرون ذلك موهنًا للرواية، ولا مُسَوِّغًا للبغض والعداوة.

---

(١) هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، سيأتي كلامه قريبًا.

وقد مرت الإشارة إلى ذلك في القواعد، وأشبعت القول في قسم الاعتقاديات، فالحق الذي لا معدل عنه أن أبا ذر ثقةٌ تُقبلُ روايتُه ويُردُّ عليه من قوله ورأيه ما أخطأ فيه الحقَّ». اهـ.

(٢) ونقل الشيخ **المعلمي** في ترجمة الخطيب من «التنكيل» رقم (٢٦) قولَ ابن الجوزي في «المنتظم» (٨/ ٢٦٧): «كان أبو بكر الخطيب قديمًا على مذهب أحمد ابن حنبل، فمال عليه أصحابه [الحنابلة] لِما رأوا من ميله إلى المبتدعة، وآذوه فانتقل إلى مذهب الشافعي».

فأجاب الشيخ **المعلمي** بما تراه في ترجمة الخطيب[1] من هذا القسم، إلى أن قال: «ويظهر أن ابن الجوزي أَمْيَلُ إلى المبتدعة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص٦٨):

«وأما الانتساب فانتساب الأشعري وأصحابه إلى الإمام أحمد خصوصًا وسائر أئمة الحديث عمومًا ظاهرٌ مشهورٌ في كتبهم كلها، وما في كتب الأشعري مما يوجد مخالفًا للإمام أحمد وغيره من الأئمة فيوجد في كلام كثير من المنتسبين إلى أحمد؛ كأبي الوفاء بن عقيل وأبي الفرج بن الجوزي وصدقة بن الحسين وأمثالهم، ما هو أبعد عن قول أحمد والأئمة من قول الأشعري وأئمة أصحابه».

***

(١) وفيها تقرير أن الخطيب كان على مذهب السلف.

الأمر الثاني

التنبيه على أنه لا يُعلم أنه يلتزم الصحة فيما يحكيه بغير سند، والتنبيه على كثرة أوهامه في تصانيفه

(١) قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ٢٢١):

«لا نعلمُ ابنَ الجوزي التزم الصحة فيما يحكيه بغير سند، ولو التزم لكان في صحة الاعتماد على نقله نظر؛ لأنه كثير الأوهام، وقد أثنى عليه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» كثيرًا، ثم حكى عن بعض أهل العلم أنه قال في ابن الجوزي: «كان كثيرَ الغلط فيما يصنفه؛ فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره».

قال الذهبي: «نعم له وهم كثير في تآليفه، يدخل عليه الداخل من العجلة والتحويل إلى مصنف آخر، ومن أجلِ أن علمه من كتبِ صحفٍ ما مارس فيها أربابَ العلم كما ينبغي».

وذكر ابن حجر في «لسان الميزان» (٣/ ٨٤) حكايةً عن ابن الجوزي، ثم قال: «دلت هذه القصة على أن ابنَ الجوزي حاطبُ ليلٍ لا يَنْقُدُ ما يحدث به».

وقد وقفتُ أنا على جملةٍ من أوهامه:

منها: أنه حَكَى عن أبي زرعة وأبي حاتم أنهما قالا في داود بن عمرو بن زهير: «منكر الحديث» وإنما قالا ذلك في داود بن عطاء المدني، راجع التعليق على «تاريخ البخاري» (ج٢قسم١ص٢١٥).

ومنها: أنه حَكَى في إسحاق بن ناصح عن الإمام أحمد كلاما، إنما قاله أحمد في إسحاق بن نجيح، راجع «لسان الميزان» (١/ ٣٧٦).

ومنها: أنه قال في الربيع بن عبد الله بن خطاف: «كان يحيى بن سعيد يُثْنِي عليه، وقال ابن مهدي: لا ترو عنه شيئًا»، وهذا مقلوب كما في ترجمة الربيع من «التهذيب».

ومنها: أنه حَكَى في سوار بن عبد الله بن سوار أن الثوري قال فيه: «ليس بشيء» مع أن سوارًا هذا إنما ولد بعد موت الثوري، وإنما قال الثوري تلك الكلمة في جده سوار بن عبد الله كما في «التهذيب».

ومنها: أنه حَكَى في صخر بن عبد الله بن حرملة الحجازي أن ابن عدي وابن حبان اتهماه بالوضع، وإنما اتهما صخر بن محمد، ويقال ابن عبد الله الحاجبي المروزي، راجع «التهذيب»، و«اللسان».

ومنها: أنه حَكَى في جعفر بن حيان أبي الأشهب البصري كلامًا عن الأئمة، إنما قالوه في جعفر بن الحارث أبي الأشهب الواسطي. راجع: «التهذيب».

ومنها: أنه ذكر معاوية بن هشام[1]، فقال: وقيل: هو معاوية بن أبي العباس روى ما ليس من سماعه فتركوه، كذا قال، ومعاوية بن هشام من الثقات لم يرو ما ليس من سماعه، ولم يتركه أحد، وإنما روى مروان بن معاوية الفزاري، عن معاوية بن أبي العباس أحاديثَ عن شيوخِ الثوري، وهي معروفة من حديث الثوري، فقال ابن نمير - وأخذه عنه أبو زرعة وغيره: إن معاوية بن أبي العباس رجلٌ متروكٌ، كان جارًا للثوري، فلما مات الثوري أخذ معاوية كتبه فرواها عن شيوخه فسمعوا منه، ثم فطنوا لصنيعه فافتضح وتركوه، وبقي مروان يروي عنه.

ورأى بعض الحفاظ أن معاوية بن هشام روى تلك الأحاديث عن الثوري، فسمعها منه مروان، ثم دَلَّسَ مروان اسمه وأسقط الثوري من السند فدلس مروان [تدليس] تسوية بعد تدليسه الاسم، وهذا القول على وَهَنِهِ كما بينته في تعليقي على

(١) انظر: ترجمته رقم (٧٤٧) من قسم التراجم.

«الموضح»[(١)] لا يُفِيدُ أن معاوية بن هشام روى ما لم يسمع ولا أنهم تركوه، ولكنَّ ابنَ الجوزي جمع بين القولين؛ فإن القائل أن ابن أبي العباس روى ما لم يسمع وتركوه بَنَى على أنه غير معاوية بن هشام، والقائل أنه هو لم يقل أنه روى ما لم يسمع ولا أنهم تركوه.

ومنها: أنه ذكر في موضوعاته حديثًا رواه الطبراني قال: «حدثنا أحمد حدثنا إسحاق بن وهب العلاف حدثنا بشر بن عبيد الفارسي...».

ثم قال ابن الجوزي: «إسحاق كذاب...»، قال السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٢٠٦): «إنما الكذاب إسحاق بن وهب الطهرمسي فالتبس على المؤلف...» يعني ابن الجوزي، وصدق السيوطي، العلاف موثق وهو من شيوخ البخاري في «صحيحه» والطهرمسي كذبوه، إلى غير ذلك من أوهامه». اهـ.

(٢) وفي «الفوائد» (ص٩٧) حديث أن النبي ﷺ قال: «إن الصرد أول طير صام عاشوراء».

رواه الخطيب[(٢)] من طريق إسماعيل بن إسحاق الرقي حدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي قال: سمعت أبي يحدث عن أبيه...

قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٠٤): في إسناده: عبد الله بن معاوية، منكر الحديث.

فقال الشيخ **المعلمي**: «هذا من أوهام ابن الجوزي؛ فإن الذي قيل فيه «منكر الحديث» هو عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي،

---

(١) (٢/ ٤٢٤-٤٢٥).

(٢) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٩٥-٢٩٦).

والذي في السند منصوصٌ على أنه جمحي، وهو عبد الله بن معاوية وهو ابن موسى ابن أبي غليظ الجمحي، ثقةٌ عندهم.

والبلاء في هذا الحديث من غيره، إما أبيه، وإما الراوي عنه: إسماعيل بن إسحاق ابن الحصين المعمري الرقي ابن بنت معمر بن سليمان الرقي، رواه الرقي عن عبد الله: سمعت أبي يحدث، عن أبيه، عن جده، عن أبي غليظ بن أمية بن خلف، قال: رآني رسول الله ﷺ إلخ.

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦/ ٢٩٦) في ترجمة إسماعيل من وجهين عنه، ثم ذكر من وجهٍ ثالث عنه أيضًا، ولكن وقع فيه تخليط، ولم يذكر الخطيب في إسماعيل جرحًا ولا تعديلا، وإنما أشار إلى وهنه بذكر هذا الحديث، ولم يذكر إسماعيل في «الميزان»، ولا «اللسان»، وإنما ذكرا[1]: معاوية بن موسى والد عبد الله، وفيهما: «هذا حديث منكر، رواه ثلاثة عن الرقي». اهـ.

***

(١) «الميزان» (٤/ ١٣٧)، و«اللسان» (٦/ ١٥٩).

الأمر الثالث

كشف ما في كلامه في الخطيب من التجني والتحامل

نقل الشيخ **المعلمي** في ترجمة مهنأ بن يحيى الشامي من «التنكيل» رقم (٢٥٥) قولَ الكوثري في مهنأ: «قال أبو الفتح الأزدي... منكر الحديث، وتابعه الخطيب».

فقال **المعلمي**: «الأزدي نفسه متكلم فيه[1]... وقول الكوثري: «وتابعه الخطيب» باطل، فقد روى ابن الآبنوسي عن الخطيب: «كُلُّ من ذكرت فيه أقاويل الناس من جرح أو تعديل فالتعويل على ما أَخَّرْتُ». كما في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٣١٥).

وهاهنا بدأ الخطيب في ترجمة مهنأ بحكاية قول الأزدي، ثم أتبعها برواية السلمي عن الدارقطني: «ثقة نبيل»، ثم ذكر مكانة مهنأ عند أحمد وثناء أصحابه عليه، فعُلِم بذلك أن التعويل عنده على التوثيق.

وبهذا يُعلم ما في عبارة ابن الجوزي في «المنتظم» (٨/ ٣٦٨) في تجنياته على الخطيب: «ذكر مهنأ بن يحيى وكان من كبار أصحاب أحمد وذكر عن الدارقطني أنه قال: مهنأ ثقة نبيل، وحكى بعد ذلك عن أبي الفتح الأزدي... وهو يعلم أن الأزدي مطعون فيه عند الكُلّ... فلا يستحي الخطيب أن يقابل قول الدارقطني في مهنأ بقول هذا ثم لا يتكلم عليه؟».

---

(١) انظر: ترجمة الأزدي في هذا القسم من الكتاب.

أقول: عفا الله عنك يا أبا الفرج، ما أرى الباعث لك على التجني على الخطيب إلا ما قدمته في ترجمته[١].

وعليك في كلامك هذا مؤاخذات:

الأولى: أن الموجود في «تاريخ الخطيب» تعقيبُ كلمة الأزدي بحكاية السلمي عن الدارقطني كما مَرَّ.

الثانية: أن هذا مع ذكر مكانة مهنأ عند أحمد وثناء أصحابه عليه في قوة الردّ على كلمة الأزدي كما مَرَّ. اهـ.

***

(١) يعني ترجمة الخطيب وانظرها في هذا القسم.

ابن عدي

(ت٣٦٥هـ)

يتعلق بابن عدي هاهنا ثلاثة أمور:

الأول : ذِكْرُه الأحاديث في ترجمة الرجل، مع أن الحمل فيها على غيره.

الثاني: النظر في جواب **المعلمي** على رمي ابن عدي رجلا بالسرقة من أجل حديث واحد لا يتبين الحمل فيه عليه.

الثالث: معنى قوله في التراجم: أرجو أنه لا بأس به.

***

الأمر الأول

ذكره الأحاديث في ترجمة الرجل مع أن الحمل فيها على غيره واعتذار المعلمي عنه في بعض المواضع

تقدمة:

قال أبو أنس:

مِنْ عادةِ ابن عدي في كتابه «الكامل» أن يُخرجَ الأحاديثَ التي أُنكرت على الثقة أو على غير الثقة، فقد قال في مقدمته:

«... وذاكرٌ في كتابي هذا كُلَّ من ذُكِرَ بضرْبٍ من الضَّعف، ومن اختلف فيهم، فجرحه البعضُ وعدَّلَهُ البعضُ الآخر... وذاكرٌ لِكُلِّ رجلٍ منهم مِمَّا رواه ما يُضَعَّفُ مِن أجله... لحاجةِ الناسِ إليها؛ لِأُقَرِّبَهُ على الناظر فيه». اهـ.

فهذا هو الأصل في وضع الكتاب، ومقتضاه أن الأحاديث التي يوردها ابن عدي في تراجم كتابه تشتمل على أوهامٍ للرُّواةِ في الأسانيد والمتون، وأصنافٍ من العلل الخفية، وبالتالي فما يُورَدُ في مثل كتاب ابن عدي هو أشد ما يُنْكَر على الراوي، وما سواه فهو دون ذلك.

ويَنْبَنِي على هذا عدمُ صلاحيةِ ما يورده ابنُ عدي فيه للاعتبار: متابعةً أو استشهادا، خلافا لصنيعِ مَنْ لم يَلتفتْ إلى ذلك مِنَ المُتَهافِتين على تقوية الأحاديثِ بالطرق المنكرةِ والمُعَلَّةِ، وهو ذهولٌ عن مناهج الأئمة في كتبهم، وسقوطٌ في بَراثنِ شهوة التصحيح والتحسين.

نَعَمْ، قد يُختلفُ مع ابنِ عديٍّ فيمن تُعْصَبُ به جنايةُ حديثٍ بعينه، أو مَنْ يُلصقُ به الوهمُ مِن رجال الإسناد، وقد اخْتَلف معه في بعض ذلك أئمةٌ بعده، كما سيأتي، لكنِ الذي لا يتجهُ بحالٍ هو: النظر إلى تلك الطرق نظرات مجردة وكأنَّها محفوظةُ المتنِ والإسناد، واستعمالُها في تقوية الواهي والضعيف من الروايات.

ولهذا المعنى نظائرُ في التعامل مع كتب أخرى، راجع مقدمة القسم الأول من هذا الكتاب.

ونعود إلى نُكَتِ **المعلمي** في ذلك، وباللَّه تعالى التوفيق:

فأقول:

ذكر الشيخ **المعلمي** في ترجمة: مطرف بن عبد اللَّه الأصم من «التنكيل» (١/ ٤٨٠) قول ابن عدي فيه: «يروي المناكير عن ابن أبي ذئب ومالك».

فقال **المعلمي**:

«أقول: فسَّر ابنُ عدي كلمتَه بأن ذكر أحاديث مناكير رواها ابن عدي عن أحمد ابن داود بن عبدالغفار، عن أبي مصعب، فَرَدَّ الذهبي وغيره على ابن عدي بأن الحمل في تلك الأحاديث على أحمد بن داود، وأحمد بن داود كذبه الدارقطني، ورماه العقيلي وابن طاهر بالوضع.

أقول: قد وقع لابن عدي شبيه بهذا في: غالب القطان؛ قال ابن حجر في «مقدمة الفتح»: «وأما ابن عدي فذكره في «الضعفاء» وأورد له أحاديث الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي، والكمال للَّه».

ويظهر لي أن لابن عدي هنا عذرًا ما؛ ففي ترجمة أحمد بن داود من «اللسان»: «قال أبو سعيد بن يونس: حدَّث عن أبي مصعب بحديث منكر، فسألته عنه فأخرجه من كتابه كما حدث به»، وفيه بعد ذلك: ذكر حديثه عن أبي مصعب، عن عبد اللَّه بن عمر،

عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: «من رأى مبتلى فقال: الحمد للَّه...»، إلخ، قال: «قال ابن عدي: لما حدث أحمد بهذا الحديث عن مطرف: كانوا يتهمونه... فظلموه لأنه قد رواه عن مطرف: علي بن عمر وعباس الدوري والربيع...».

فقد يكون الحديث الذي ذكره ابن يونس هو هذا الحديث: من رأى مبتلى... إلخ؛ رآه ابن عدي في أصل أحمد بن داود، وعرف أن غيره قد رواه عن مطرف، ورأى أن الحمل فيه على مطرف البتة، فقاس بقية الأحاديث عليه، وقد يكون الحديث الذي ذكره ابن يونس غير هذا الحديث، ويكون ابن عدي رأى الأحاديث في أصل أحمد بن داود فاعتقد براءته منها للدليل الظاهر وهو ثبوتها في أصله فحملها كلها على مطرف، فإن كان الأمر على هذا الوجه الثاني فذاك الدليل - وهو ثبوت الأحاديث في أصله - يحتمل الخلل؛ ففي «لسان الميزان» (١/ ٢٥٣):

«أحمد بن محمد بن الأزهر... قال ابن حبان: كان ممن يتعاطى حفظ الحديث ويجري مع أهل الصناعة فيه ولا يكاد يُذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات، ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرتُه بأشياء كثيرة فأغرب عليَّ فيها، فطاولته على الانبساط، فأخرج إليَّ أصولَ أحاديث... فأخرج إليَّ كتابه بأصلٍ عتيقٍ... قال ابن حبان: فكأنه كان يعملها في صباه...».

فهذا رجلٌ رَوى أحاديث باطلة وأبرز أصله العتيق بها، فإما أن يكون كان دجالا من وقت طلبه، كان يسمع شيئًا ويكتب في أصله معه أشياء يعملها، وإما أن يكون كان معه وقتَ طلبِه بعضُ الدجالين، فكان يُدخل عليه ما لم يَسمع، كما وقع لبعض المصريين مع خالد بن نجيح، كما تراه في ترجمة عثمان بن صالح السهمي من «مقدمة الفتح».

وفي ترجمة محمد بن غالب تمتام من «الميزان» أنه أُنكر عليه حديث فجاء بأصله إلى إسماعيل القاضي، فقال له إسماعيل: «ربما وقع الخطأ للناس في الحداثة».

وفي «الكفاية» (ص١١٨-١١٩) عن حسين بن حبان: «قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجلٍ حدث بأحاديث منكرة فردها عليه أصحاب الحديث، إن هو رجع وقال: ظننتها، فأما إذ أنكرتموها علي فقد رجعت عنها؟ فقال: لا يكون صدوقًا أبدًا... فقلت ليحيى: ما يبرئه؟ قال: يخرج كتابًا عتيقًا فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، فيكون شُبِّهَ له وأخطأ كما يخطئ الناس فيرجع عنها».

فأنت ترى ابن معين لم يجعل ثبوتها في الأصل العتيق دليلا على ثبوتها عمن رواها صاحب الأصل عنهم، بل حمله على أنه شُبه له وأخطأ في أيام طلبه.

إذا تقرر هذا فلعلَّ الأحاديث التي ذكرها ابن عدي عن أحمد بن داود عن أبي مصعب رآها ابنُ عديّ في أصلٍ عتيقٍ لأحمد بن داود، فبنى على أن ذلك دليل ثبوتها عن أبي مصعب، وهذا الدليل لا يوثَقُ به كما رأيت، لكن في البناء عليه عذر ما لابن عدي يخف به تعجب الذهبي إذ يقول: هذه أباطيل حاشا مطرفا من روايتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي هذا على ابن عديّ؟!». اهـ.

تنبيه:

مِنْ عجيب ما بَيَّنَ الذهبي خطأ ابن عدي فيه، ما قاله الذهبي في ترجمة: عبد الله ابن نافع الصائغ من «السير» (١٠/ ٣٧٣) إذ قال:

«وقد أخطأ الإمام أبو أحمد بن عدي في ترجمته خطأ لا يحتمل منه، وذلك أنه لم يرو في ترجمته سوى حديث واحد، فساقه بإسناده إلى عبد الوهاب بن بُخت المكي، عن عبد الله بن نافع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، فذكر حديثا، ثم إنه قال: وإذا روى عن عبد الله مثل عبد الوهاب بن بُخت، يكون ذلك دليلا على جلالته، وهو من رواية الكبار عن الصغار.

قلت: من أين يمكن أن يروي عبد الله بن نافع الصائغ عن هشام، ولم يأخذ عن أحد حتى مات هشام؟ ومن أين يمكن أن يحدث عبد الوهاب عن الصائغ وإنما ولد الصائغ بعد موت عبد الوهاب بأعوام عديدة، وإنما عبد الله بن نافع المذكور في الحديث مولى ابن عمر، مات قديما في دولة أبي جعفر المنصور». اهـ.

***

الأمر الثاني

النظر في جواب المعلمي على رمي ابن عدي رجلا بالسرقة من أجل حديث واحد لا يتبين الحمل فيه عليه

قال ابن عدي في: محمد بن يونس الجمال: «ممن يسرق حديث الناس».

فقال الشيخ **المعلمي** في ترجمة الجمال من «التنكيل» (١/ ٤٧٥):

«ابن عديّ إنما رماه بالسرقة لحديثٍ واحدٍ، رواه عن ابن عيينة، فذكر ابن عديّ أنه حديثُ حسين الجعفي، عن ابن عيينة، يعني أنه معروف عندهم أنه تفرد به حسين الجعفي، عن ابن عيينة، وحسين الجعفي ثقة ثبت، فالحديث ثابت عن ابن عيينة، وقد سمع الجمال من ابن عيينة، فالحكم على الجمال بأنه لم يسمعه وإنما سرقه ليس بالبيِّن.

لكن لم أر من وثق الجمال[1]، فهو ممن يستشهد به في الجملة، والله أعلم». اهـ.

قال أبو أنس:

قد علَّقْتُ هاهنا في قسم التراجم (ص٦١٧) بقولي:

«قد ذكر ابنُ عدي للجمّال حديثين سوى هذا، قد رواهما الجمَّال بإسنادين وصفهما ابن عدي بأنهما غير محفوظين، أوَّلُهما: الذي رواه عنه محمد بن الجهم السمري وقال عقبه المقالة السابقة.

---

(١) قد ذكر ابن عساكر في «الشيوخ النبل» أن مسلمًا روى عنه. قال المزي والذهبي وغير واحد: لم نقف على روايته عنه. زاد الذهبي: فلعله روى عنه خارج الصحيح. وقال ابن حجر: لم يثبت أن مسلمًا روى عنه.

ثم قال ابن عدي: ولمحمد بن يونس أحاديث أخر من طراز ما ذكرت، وهو ممن يسرق حديث الناس.

وابن عديّ من نقاد هذا الفن، وعبارته: «له أحاديث أخر من طراز ما ذكرت» تعني أن الجمال يروي أحاديث سوى ما ذكره بأسانيد غير محفوظة، فمن أين له بها؟ إما أنه يسرقها ويفتعلها، وإما أنها تُدخل عليه، أو غير ذلك.

فلما روى عن ابن عيينة ما عَلم ابن عدي أنه إنما ينفرد به حسين الجعفي، انقدح في ذهن ابن عدي - مع اتهام السمري له وهو من الآخذين عنه - أنه قد سرق هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي يرويها بأسانيد غير محفوظة.

ولا يُعرف مخالفٌ لابن عدي فيما رَمى به الجمَّال، فمع نَصْب ابن عديّ الشواهد على ما قال فلا محيصَ من إعمال قوله، وعدم الاعتبار بما رواه الجمال رأسًا، والله تعالى أعلم.

***

الأمر الثالث

معنى قوله في التراجم: أرجو أنه لا بأس به

قال السيوطي في: درست بن زياد: «وثَّقَه ابن عديّ، فقال: أرجو أنه لا بأس به».

فقال الشيخ **المعلمي** في «الفوائد» (ص٤٥٩): «ليس هذا بتوثيق، وابن عدي يذكر منكرات الراوي، ثم يقول: «أرجو أنه لا بأس به» يعني بالبأس: تعمد الكذب، ودرست واهٍ جدًّا». اهـ.

***

الدارقطني

(ت٣٨٥هـ)

يشتمل هذا الموضع على:

التنبيه على منهج الدارقطني في عدم تقيّده بمذاهب المتقدمين في اشتراط إمعان الراوي في موافقة الثقات من أجل توثيقه، وقبول تفرداته.

في «الأنوار الكاشفة» (ص١١٢-١١٤) خبرٌ أخرجه الخطيب عن مالك: «أن عمر دخل على أم كلثوم بنت علي وهي زوجته فوجدها تبكي، فقال: ما يبكيك؟ قالت: هذا اليهودي -أي كعب الأحبار- يقول إنك من أبواب جهنم، فقال عمر: ما شاء الله، ثم خرج فأرسل إلى كعب، فجاءه فقال: يا أمير المؤمنين، والذي نفسي بيده لا ينسلخ ذو الحجة حتى تدخل الجنة، فقال عمر: ما هذا؟ مرّة في الجنة ومرّة في النار! قال كعب: إنا لنجدك في كتاب الله على باب من أبواب جهنم، تمنع الناس أن يقتحموا فيها، فإذا متّ اقتحموا. وقد صدقت يمينه... فقد قتل عمر في ذي الحجة سنة ٢٣هـ»[1].

تناول الشيخ **المعلمي** ما في هذه الحكاية مما يُستنكر من بيان وقت موت عمر على التحديد، فقد كان عمر في شهر ذي الحجة سنة ٢٣ حاجًّا... إلى آخر ما قال رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم قال:

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٤/ ٩١): «قد ذكر الخطيب عبد الوهاب بن موسى صاحب الترجمة في «الرواة عن مالك»، وكناه: أبو العباس، ونسبه زهريًّا، وأورد له من طريق سعيد بن أبي مريم، عنه، عن مالك، عن عبدالله بن دينار أثرًا موقوفا على عمر في قصةٍ له مع كعب الأحبار، وقال: إنه تفرد به، ولم يذكر فيه جرحًا.

وأورده الدارقطني في «الغرائب» من هذا الوجه، وقال: هذا صحيح عن مالك، وعبد الوهاب بن موسى ثقة، ومن دونه كذلك». اهـ. كلام الحافظ.

«وبَعْدُ فسند الحكاية غير صحيح، تفرد بها عن مالك رجل يقال له: «عبد الوهاب ابن موسى» لا يكاد يعرف، وليس من رجال شيء من كتب الحديث المشهورة، ولا ذُكر في تاريخ البخاري، ولا كتاب ابن أبي حاتم، بل قال الذهبي في «الميزان»: «لا يُدرى من ذا الحيوان الكذاب»[(١)].

وفي مقدمة «صحيح مسلم»: «الذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقاتِ من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه، قُبل منه...»[(٢)].

وهذا الرجل لم يُمعن في المشاركة، فضلا عن أن يكون ذلك على الموافقة.

لكن هذا الشرط لا يَتَقَيَّدُ به بعض المتأخرين كابن حبان والدارقطني، ومن ثَمَّ- والله أعلم - وَثَّق الدارقطني عبد الوهاب هذا، وزعم أن الخبر صحيح عن مالك.

أما بقية سنده عن مالك فهو عن عبد الله بن دينار عن سعد الجاري، وسعد الجاري غير مشهور ولا موثق، ولا يُدرى أدركه عبد الله بن دينار أم لا؟

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٦٨٤): «عبد الوهاب بن موسى، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بحديث: إن الله أحيا لي أمي فآمنت بي» الحديث. لا يُدرى مَنْ ذا الحيوان الكذاب؛ فإن هذا الحديث كذب مخالف لما صَحَّ أنه ﷺ استأذن ربه في الاستغفار لها فلم يؤذن له. اهـ

(٢) (ص٧) من «مقدمة مسلم»، وبقيته: فأما من تراه - يعني من الرواة - يَعْمد لمثل الزهري أو مالك كما في مثالنا- في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، وحديثه عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابه عنه حديثه على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنه - يعني ذاك الراوي- العددَ من الحديث، مما لا يعرفه أحد من أصحابه، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبولُ حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم. اهـ. بتصرف.

ومقطع الحق أن ليس بيد من يتهم كعبًا بالمؤامرة غير كلمات يروى أن كعبًا قالها لعمر، وقد كان عمر والصحابة أعلم باللَّه ورسوله وكتبه منا، وأعلم بعد أن طعن عمر بالمؤامرة وقد انكشفت وهو حي، وأعلم بحال كعب لأنه صحبهم وجالسهم.

والمعقول أنه لو كان فيما خطب به عمر ما يوجب اتهامه لاتهموه، وقد علمنا أنهم لم يتهموه، لا قبل انكشاف المؤامرة ولا بعده، فوجب الجزم بأنه لم يقع منه ما يقتضي اتهامه. اهـ.

قال أبو أنس:

يؤيد ما ذكره **المعلمي** ما ذُكر في مذهب الدارقطني في رفع الجهالة وإثبات العدالة:

قال السخاوي في «فتح المغيث»:

«عبارة الدارقطني: من روى عنه ثقتان، فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته، وقال أيضًا في الديات نحوه.

وكذا اكتفى بمجرد روايتهما ابنُ حبان، بل توسع كما تقدم في مجهول العين، وقيل: يفصل، فإن كانا لا يرويان إلا عن عَدْلٍ قُبِلَ، وإلا فلا». اهـ.

***

البيهقي

(ت٤٥٨هـ)

يتعلق به هاهنا ثلاثة أمور:

الأول : بيان عذر البيهقي في إخراج أحاديث البخاري وغيره بإسناد البيهقي إليهم ونسبتها إليهم مع وجود خلاف في اللفظ.

الثاني : جواب الشيخ **المعلمي** عن قول البيهقي في حماد بن سلمة.

الثالث: مقارنة البيهقي بابن حبان والخطيب في معرفة دقائق هذا الفن.

***

الأمر الأول

بيان عذر البيهقي في إخراج أحاديث البخاري وغيره بإسناد البيهقي إليهم، ونسبتها إليهم مع وجود خلاف في اللفظ

نقل الشيخ **المعلمي** في «الأنوار» (ص٨٦)، عن أبي رية قوله: «وبلغ من أمرهم أنهم كانوا يروون الحديث بألفاظهم وأسانيدهم، ثم يعزونه إلى كتب السنة...».

فقال:

«حاصله أن البيهقي يروي في كتبه الأحاديثَ بأسانيده إلى شيخ البخاري أو شيخ شيخه ومن فوقه، ويقع في لفظه مخالفة للفظ البخاري مع اتفاق المعنى، ومع ذلك يقول: «أخرجه البخاري عن فلان»، ولا يبين اختلاف اللفظ، وكذا يصنع البغوي.

وأقول: العذر في هذا واضح، وهو اتفاق المعنى، مع جريان العادة بوقوع الاختلاف في بعض الألفاظ، وكتاب البخاري متواتر، فأقلّ طالب حديث يشعر بالمقصود». اهـ.

***

الأمر الثاني

جواب الشيخ المعلمي عن قول البيهقي في حماد بن سلمة

ذكر الشيخ **المعلمي** في ترجمة حماد بن سلمة من «التنكيل» رقم (٨٥) ما قيل فيه من الكلام، وهي أربعة أوجه، قال:

... الوجه الثاني: أنه تغيَّر بأخرة، وهذا لم يذكره إلا البيهقي، والبيهقي أَزْعَبَتْهُ شقاشقُ أستاذه ابن فُورك المتجهم الذي حذا حذو ابن الثلجي في كتابه الذي صنفه في تحريف أحاديث الصفات والطعن فيها.

وإنما قال البيهقي: «هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثًا أخرجها في الشواهد».

أقول: أما التغير فلا مستند له[1]، ونصوص الأئمة تبين أن حمادًا أثبت الناس في ثابت وحميد مطلقًا، وكأنه كان قد أتقن حفظ حديثهما، فأما حديثه عن غيرهما فلم يكن يحفظه، فكان يقع له فيه الخطأ إذا حدث من حفظه أو حين يحول إلى الأصناف التي جمعها كما مرَّ.

---

(١) عَلَّقْتُ على هذا الموضع من ترجمة حماد بن سلمة من قسم التراجم (ص٣٠٦) بقولي:«لكن قال أبو حاتم لَمَّا سُئل عن أبي الوليد الطيالسي وحجاج بن المنهال: أبو الوليد عند الناس أكثر، كان يقال: سماعه من حماد بن سلمة فيه شيء، كأنه سمع منه بأخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره». اهـ. (الجرح ٩/ ت ٢٥٣).

وإن كان سوء الحفظ لا يُعطي معنى التغير الاصطلاحي، إلا أنه يفيد في اختلاف حال حماد بأخرة، والله تعالى أعلم».

ولم يتركه البخاري، بل استشهد به في مواضع من «الصحيح»[(١)]، فأما عدم إخراجه له في الأصول فلا يوجب أن يكون عنده غير أهل لذلك[(٢)]، ولذلك نظائر؛ هذا سليمان بن المغيرة الذي تقدم أنه من أثبت الناس في ثابت، وأنه أثبت فيه من حماد بن زيد، وقد ثبَّته الأئمة جدًّا، قال أحمد: «ثبت ثبت»، وقال ابن معين: «ثقة ثقة» والثناء عليه كثير ولم يغمزه أحد، ومع ذلك ذكروا أن البخاري لم يحتج به ولم يخرج له إلا حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره[(٣)].

وقد عتب ابن حبان على البخاري في شأن حماد بن سلمة، وذكر أنه قد أخرج في غير الشواهد لمن هو دون حماد بكثير كأبي بكر بن عياش، وفليح، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار. اهـ.

***

(١) قال الذهبي في «السير» (٧/ ٤٤٦): «تحايد البخاري إخراج حديثه، إلا حديثًا خرجه في الرقاق، فقال: قال لي أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن أُبَيٍّ».

(٢) راجع منهج البخاري في «صحيحه» من هذا القسم.

(٣) قد سبق الجواب عن قياس حماد بن سلمة على سليمان بن المغيرة، فراجعه.

الأمر الثالث

مقارنة البيهقي بابن حبان والخطيب في معرفة دقائق هذا الفن

في «التنكيل» رقم (٢٤٤) قال الكوثري: «مسلم بن أبي مسلم عبد الرحمن الجرمي، وثَّقَهُ الخطيب، لكن في «اللسان»: «أنه ربما يخطئ». وقال البيهقي: «غير قوي». وقال أبو الفتح الأزدي: «حدَّثَ بأحاديث لا يتابع عليها»».

فقال الشيخ **المعلمي**: «ذكره ابن حبان في «الثقات»: «مسلم بن أبي مسلم الجرمي سكن بغداد، يروي عن يزيد بن هارون ومخلد بن الحسين، ثنا عنه الحسن ابن سفيان وأبو يعلى، ربما أخطأ، مات سنة أربعين ومائتين»».

وقد قَدَّمنا في ترجمة ابن حبان أن توثيقه لمن قد عرفه من أثبت التوثيق، وقوله: «ربما أخطأ» لا ينافي التوثيق، وإنما يظهر أثر ذلك إذا خالف من هو أثبت منه.

فأما أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي فليس في نفسه بعمدة، حتى لقد اتهموه بوضع الحديث.

ومع ذلك فليس من شرط الثقة أن يتابَع في كل ما حدث به، وإنما شرطه أن لا يتفرد بالمناكير عن المشاهير فيُكثر.

والظاهر أن الأزدي إنما عنى الحديث الذي ذكره البيهقي، وهو ما رواه مسلم هذا عن مخلد بن الحسين، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعًا: «لا يقل أحدكم زرعته، ولكن ليقل حرثته»، قال أبو هريرة: ألم تسمع إلى قول الله: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾.

وهذا الحديث أخرجه ابن جرير في تفسير الواقعة عن أحمد بن الوليد القرشي عن مسلم.

وفي «اللسان» أن البيهقي أخرجه في «شعب الإيمان» من وجهين [عنه] وقال: إن مسلمًا غير قوي.

ولَعَلَّ ابن حبان إنما أشار بقوله: «ربما أخطأ» إلى هذا الحديث، على أن الصواب موقوف، وأخطأ مسلم في رفعه.

ومسلم مكثر في التفسير كما يعلم من: «تفسير ابن جرير» فإن ترجح خطؤه في هذا الحديث الواحد لم يضره ذلك إن شاء الله، **وابن حبان والخطيب أعرف بالفن ودقائقه من البيهقي.** اهـ.

***

ابن قانع

(ت٣٥١هـ)

وصفه الشيخ **المعلمي** في غير موضع من «التنكيل» بـ: حافظ الحنفية.

لكن قال في «حاشية الموضح» (١/ ٢٢٥): «كثير الوهم». اهـ.

أقول:

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٨٨):

سألت البرقاني عن عبد الباقي بن قانع، فقال: في حديثه نكرة، وسُئل وأنا أسمع عنه، فقال: أما البغداديون فيوثقونه، وهو عندنا ضعيف.

قلت: لا أدري لأي شيء ضعفه البرقاني، وقد كان عبد الباقي من أهل العلم والدراية والفهم، ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه، وقد كان تغير في آخر عمره.

حدثني الأزهري عن أبي الحسن بن الفرات، قال: كان عبد الباقي بن قانع قد حَدَثَ به اختلاطٌ قَبْلَ أن يموت بمدة نحو سنتين، فتركنا السماع منه، وسمع منه قوم في اختلاطه.

حدثني علي بن محمد بن نصر الدينوري، قال: سمعت حمزة بن يوسف السهمي يقول: سألت أبا بكر بن عبدان عن عبد الباقي بن قانع، فقال: لا يدخل في الصحيح. قال حمزة: وسأل أبو سعد الإسماعيلي أبا الحسن الدارقطني عن أبي الحسين بن قانع، فقال: كان يحفظ ويعلم، ولكنه كان يخطئ ويُصِرُّ على الخطأ.

قرأت في كتاب أبي عمر محمد بن علي بن عمر بن الفياض: عرفني عبد الباقي بن قانع أنه ولد في ذي القعدة لخمس ليالٍ بقين منه، من سنة خمس وستين ومائتين.

أخبرنا السمسار، حدثنا الصفار، قال: مات عبد الباقي بن قانع لسبعٍ خلون من شوال سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة». اهـ.

● وقال الذهبي في «السير» (١٥/ ٥٢٦):

«الإمام، الحافظ، البارع، الصدوق إن شاء الله... صاحب كتاب «معجم الصحابة» الذي سمعناه.

... وكان واسع الرحلة، كثير الحديث، بصيرا به».

ثم نقل ما في «تاريخ بغداد».

● ونقله أيضًا في «الميزان» (٤٧٣٥).

● وقال ابن حزم في «المحلى» (٦/ ١٦٨):

«اختلط ابن قانع قبل موته بسنة، وهو منكر الحديث، تركه أصحاب الحديث جملة». اهـ.

فأجاب ابن حجر في «اللسان» (٤/ ٣٧٩-٣٨٠) بقوله:

«قلت: ما أعلم أحدا تركه، وإنما صح أنه اختلط فتجنبوه». اهـ.

● وقال ابن حزم أيضًا فيه (٩/ ٥٧):

«وابن شعبان[1] في المالكيين نظير عبد الباقي بن قانع في الحنفيين، قد تأملنا حديثهما، فوجدنا فيه البلاء البين، والكذب البحت، والوضع اللائح، وعظيم الفضائح، فإما تَغَيَّرَ ذِكْرُهُمَا، أو اختلطت كتبهما، وإما تعمدا الرواية عن كل من

(١) هو محمد بن القاسم بن شعبان أبو إسحاق المصري المالكي الفقيه، سمع من شيوخ المصريين، ولم يكثر، ولم يرحل، وكان رأس المالكية بمصر، وأحفظهم للمذهب مع التفنن في التاريخ والأدب، مع الدين والورع، وله «أحكام القرآن» و«مناقب مالك والرواة عنه» و«المناسك» و«الزاهي في الفقه»، وغير ذلك، وكان سلفي المذهب.

ذكر ذلك ابن الطحان في «ذيل تاريخ مصر»، كما نقله ابن حجر في ترجمته في «اللسان» (٦/ ٤٠٤).

وقد قال الذهبي في «الميزان» (٨٠٧٨): «وهاه أبو محمد بن حزم، ما أدري لماذا؟» اهـ.

لا خير فيه من كذاب ومغفل يقبل التلقين، وأما الثالثة - وهي ثالثة الأثافي - أن يكون البلاء من قِبَلِهِمَا، ونسأل اللَّه العافية». اهـ.

نقله ابن حجر في «اللسان» ووقع في المطبوع منه تصحيفات، فجاء فيه: «ابن سفيان»، و«ثالثة الأثاني» وكلاهما خطأ.

وزاد ابن حجر:

«وقال ابن أبي الفوارس في «تاريخه»: قيل إنه سمع منه قوم في اختلاطه، قال: وكان من أصحاب الرأي، وكان مولده سنة ست وستين ومائتين.

... وقال ابن فتحون في «ذيل الاستيعاب»: لم أر أحدا ممن يُنسب إلى الحفظ أكثر أوهاما منه، ولا أظلم أسانيد، ولا أنكر متونا، وعلى ذلك فقد روى عنه الجلة، ووصفوه بالحفظ، منهم أبو الحسن الدارقطني، فمن دونه.

قال: وكنت سألت الفقيه أبا علي - يعني الصدفي - في قراءة «معجمه» عليه، فقال لي: فيه أوهام كثيرة، فإن تفرغت إلى التنبيه عليها فافعل.

قال: فخرجت ذلك، وسميته «الإعلام والتعريف مما لابن قانع في معجمه من الأوهام والتصحيف». اهـ.

● وقال الحافظ في الإصابة (٢/ ١٥٠) ترجمة (٣٩٠١):

«ابن قانع ليس بعمدة في النسب ولا السند». اهـ.

قال أبو أنس:

هذه نماذج مما تعقب فيه ابنُ حجر ابنَ قانع:

١- في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣١٨):

«الأغر بن يسار المزني، ويقال الجهني، روى عن النبي ﷺ: «إنه ليغان على قلبي». وروى عن أبي بكر، وعنه أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، ومعاوية بن قرة.

قلت: أنكر ابن قانع على من جعله مزنيا، وإنكاره هو المنكر». اهـ.

٢- وفيه (٢/ ١٤١):

«الحارث بن زياد الأنصاري الساعدي، قيل إنه شهد بدرا، يعد في الكوفيين، روى عن النبي ﷺ، وعنه حمزة بن أبي أسيد الساعدي، له حديث واحد في فضل الأنصار.

قلت: قال أبو القاسم البغوي: لا أعلم له غيره.

وزعم ابن قانع أنه خال البراء بن عازب، وهو من أوهامه، وإنما خال البراء هو: الحارث بن عمرو». اهـ.

٣- وفيه (٢/ ١٦٧):

«حازم بن حرملة الغفاري، معدود في الصحابة، روى عن النبي ﷺ، وعنه مولاه أبو زينب، أخرج له ابن ماجه حديثا واحدا في الأمر بالإكثار من الحوقلة.

قلت: ذكره ابن أبي حازم والطبراني وغيرهما في الحاء المهملة.

وذكره ابن قانع في الخاء المعجمة، فصحف». اهـ.

وفي «الإصابة» نماذج عدة على ذلك، انظر:

- أوس بن حارثة الطائي (١/ ١٤٧).
- أوس المزني (١/ ٢٦٠).
- سهل بن مالك بن أبي كعب بن القين الأنصاري (٣/ ٢٠٥).
- شبل بن مالك (٣/ ٣٩٣).
- شداد بن أسيد (٣/ ٣١٨).
- شرحبيل العبسي (٣/ ٣٩٥).
- شرحبيل والد عمرو (٣/ ٣٩٦).

- شيبان بن محرز الحنفي (٣/ ٤٠).
- شيبة المهري (٣/ ٤٠٠).
- الصامت الأنصاري (٣/ ٤٦٥).
- الضحاك بن عبد الرحمن الأشعري (٣/ ٥٠٢).
- عامر بن مالك بن صفوان (٥/ ١٧٦).
- عبد الله الصنابحي (٤/ ٢٧١).
- عبيد الله بن ثعلبة العذري (٥/ ٢٥٣).
- عبيد الذهلي (٥/ ٢٥٥).
- عقيل بن مقرن المزني أبو حكيم (٤/ ٥٣٢).
- عمرو بن سعيد الثقفي (٥/ ٢٩٤).
- عمرو بن سليمان المزني (٥/ ٢٩٧).
- غرفة بن الحارث اليماني (٥/ ٣١٨).
- غرقدة والد شبيب (٥/ ٣٤٣).
- فضيل بن فضالة التابعي (٥/ ٣٩٩).
- كعب بن علقمة (٥/ ٦٦٣).
- كليب بن شهاب الجرمي (٥/ ٦٦٨).
- معاوية بن معبد (٦/ ٣٦٤).

* * *

الدولابي

(ت٣١٠هـ)

(١)

تعرض الشيخ **المعلمي** للكلام في الدولابي في ترجمة نعيم بن حماد من «التنكيل» (١/ ٤٩٤) حيث قال الدولابي: «نعيم يروي عن ابن المبارك. قال النسائي: ضعيف، وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب».

فقال الشيخ **المعلمي**: «فأما الدولابي فهو محمد بن أحمد بن حماد، له ترجمة في «الميزان»، و«اللسان» قال ابن يونس: «من أهل الصنعة، حسن التصنيف، وكان يُضَعَّف». وقال الدارقطني: «تكلموا فيه لما تبين من أمره الأخير»[(١)].

وذكر ابن عدي قول الدولابي في معبد الجهني الذي روى أبو حنيفة عن منصور ابن زاذان عن الحسن عنه، أنه معبد بن هوذة الذي ذكره البخاري في «تاريخه».

قال ابن عدي: «هذا الذي قاله غير صحيح، وذلك أن معبد بن هوذة أنصاري فكيف يكون جهنيًّا؟ ومعبد الجهني معروف ليس بصحابي، وما حمل الدولابي على ذلك إلا ميله لمذهبه».

وقال ابن عدي أيضًا: «ابن حماد متهم فيما قاله في نعيم بن حماد؛ لصلابته في أهل الرأي».

---

(١) عَلَّقْتُ في هذا الموضع من قسم التراجم (ص٦٦٠) بقولي: «هكذا جاءت العبارة في «الميزان» (٣/ ٤٥٩)، و«اللسان» (٥/ ٤١-٤٢) المطبوعين، ومنه ينقل **المعلمي**، وهو خطأ من الطبع، ففي أصلين خطيين من «اللسان» وهو كذلك في النسخة المطبوعة عن خمس نسخ خطية (٦/ ١١٨) منه، ومثله في «سؤالات السهمي للدارقطني» رقم (٨٢): «تكلموا فيه، ما تبين من أمره إلا خير»، وهو كذلك في سير النبلاء (١٤/ ٣٠٩) وغيره، وبين العبارتين بون شاسع.

وفي ترجمة نعيم من «مقدمة الفتح» بعد الإشارة إلى حكاية الدولابي: «وتعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصبًا عليه لأنه كان شديدًا على أهل الرأي. وهذا هو الصواب» وقال في «التهذيب»: «حاشى الدولابي أن يتَّهَم، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه فإنه مجهول متهم».

أقول: لا أرى الدولابي يبرأ من عهدة ذاك النقل المريب؛ فإن ابن عدي قال[1] كما في «التهذيب»:

«قال لنا ابن حماد - يعني الدولابي: نعيم يروي عن ابن المبارك، قال النسائي: ضعيف، وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب. قال ابن عدي: وابن حماد متهم...».

فلا يحتمل أن يكون الدولابي سمع تلك الكلمة ممن يعتد به، وإلا لصرح به وصرخ به صراخا.

فإن كان سمعها ممن لا يعتد به، فلم يكن له أن يحكيها على هذا الوجه، بل كان عليه أن يُعرض عنها لعدم الاعتداد بقائلها، أو على الأقل أن يصرح باسمه. وإن كان لم يسمعها من أحد - وإنما اختلق ذلك - فأمره أسوأ، وإن كان كنى بقوله: «غيره» عن نفسه - كأنه أراد: «وقلت أنا» - فالأمر في هذا أخف، وقد عُرف تعصب الدولابي على نعيم، فلا يقبل قوله فيه بلا حجة، مع شذوذه عن أئمة الحديث الذين لا يكاد هو يذكر معهم». اهـ.

---

(١) الكامل (٧/ ٢٤٨٢).

(٢)

ذكر الشيخ **المعلمي** أوجه الطعن في حماد بن سلمة في «التنكيل» رقم (٨٥) والجواب عنها، وقال في الوجه الثالث منها:

«زعم بعضهم أنه كان له ربيب يُدخل في كتبه وقيل ربيبان، وصحَّف بعضهم» ربيب حماد إلى «زيد بن حماد» راجع «لسان الميزان» (٢/ ٥٠٦).

ومدار هذه التهمة الفاجرة على ما يأتي:

قال الذهبي في «الميزان»: «الدولابي: حدثنا محمد بن شجاع بن الثلجي، حدثنا إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، قال: كان حماد بن سلمة لا يُعرف بهذه الأحاديث - يعني التي في الصفات- حتى خرج مرة إلى عَبَّادان، فجاء وهو يرويها فلا أحسب إلا شيطانًا خرج إليه من البحر يحفظ، وكانوا يقولون إنها دُسَّت في كتبه، وقد قيل: إن ابن أبي العوجاء كان ربيبه فكان يدس في كتبه».

قال الذهبي: «قلت: ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله، وقَدِ اتُّهِم نسأل اللَّه السلامة».

أقول: الدولابي حافظ حنفي[(١)] له ترجمة في «لسان الميزان» (٤/ ٤١)، وهو بريء من هذه الحكاية إن شاء اللَّه، إلا في قبوله لها من ابن الثلجي وروايتها عنه. اهـ.

ثم ذكر **المعلمي** محمد بن شجاع بن الثلجي هذا وما يتعلق به من اتهامه ورميه بالكذب ووضع الحديث - وترى ذلك في ترجمته من قسم التراجم[(٢)]، ثم ذكر

(١) زاد في «التنكيل» (١/ ٣٩٢): «فيه مقال».
(٢) رقم (٦٦٧).

الأمارات الدالة على كذبه في هذه الحكاية بالنظر في إمكانية سماعه من إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وكذا في معرفة إبراهيم هذا بحماد بن سلمة، وحكايته عنه ما غاب عن أبيه وكبار الأئمة!!

* * *

العقيلي

(ت٣٢٢هـ)

قال الشيخ المعلمي في ترجمته من «التنكيل» (١/ ٤٦٥):

«قد كان في العقيلي تَشَدُّدٌ ما، فينبغي التثبتُ فيما يقول من عند نفسه في مَظَانِّ تَشَدُّدِه». اهـ.

فائدة:

قول العقيلي في بعض التراجم: يخالف في حديثه، أو: في بعض حديثه.

ذكر العقيلي: صباح بن محارب الكوفي، في كتابه «الضعفاء» (٢/ ٢١٤) وقال: «يخالف في حديثه» وذكر له حديثا فيه خلاف كثير.

وذكره الذهبي في الميزان (٢/ ٣٠٦) وقال:

«صالح الحديث، أثنى عليه أبو زرعة وأبو حاتم فقالا: صدوق... وذكره العقيلي فقال: يخالف في بعض حديثه. قلت: هكذا سائر الثقات يتفردون». اهـ.

***

مسلمة بن القاسم الأندلسي

(ت٣٥٣هـ)

هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم أبو القاسم الأندلسي

قال الذهبي في «السير» (١٦/ ١١٠):

«لم يكن بثقة.

قال ابن الفرضي: سمعت من ينسبه إلى الكذب، وقال لي محمد بن أحمد بن يحيى ابن مفرج: لم يكن كذابا، بل كان ضعيف العقل، قال: وحُفظ عليه كلام سوء في التشبيه». اهـ.

وفي «الميزان» (٨٥٢٨):

«ضعيف، وقيل كان من المشبهة». اهـ.

فتعقبه ابن حجر في «اللسان» (٧/ ٩٥) بقوله:

«هذا رجل كبير القدر، ما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه، وله تصانيف في الفن، وكانت له رحلة لقي فيها الأكابر.

قال أبو جعفر الهالقي في «تاريخه»: «فيه نظر».

وهو مسلمة بن قاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، جمع تاريخا في الرجال، شرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في «تاريخه»، وهو كثير الفوائد في مجلد واحد.

وقال أبو محمد بن حزم: يكنى أبا القاسم، كان أحد المكثرين من الرواية والحديث، سمع الكثير بقرطبة، ثم رحل إلى المشرق قبل العشرين وثلاثمائة، فسمع بالقيروان وأطرابلس والإسكندرية وأقريطش ومصر والقلزم وجدة ومكة والمدينة واليمن والبصرة وواسط والأيلة وبغداد والمدائن وبلاد الشام، وجمع علما كثيرا، ثم رجع إلى الأندلس، فكف بصره... وكان قوم بالأندلس يتحاملون عليه، وربما كذبوه، وسئل القاضي محمد بن يحيى بن مفرج عنه، فقال: لم يكن كذابا، ولكن كان ضعيف العقل.

وقال عبد الله بن يوسف الأزدي - يعني ابن الفرضي: كان مسلمة صاحب رقى ونيرنجات، وحُفظ عليه كلام سوء في التشبيهات «. اهـ.

قول الشيخ المعلمي في كلام مسلمة في الرجال:

قال الشيخ **المعلمي** في ترجمة محمد بن سعد العوفي من «التنكيل» (١/ ٤٤٤) جوابا على توثيق مسلمة له:

«أما مسلمة بن القاسم فقد جعل لكل شيء قدرًا، حَدُّهُ أن يُقبل منه توثيق من لم يجرحه مَنْ هو أجلُّ منه ونحو ذلك، فأما أن يعارض بقوله نصوص جمهور الأئمة فهذا لا يقوله عاقل». اهـ.

قال أبو أنس:

مما قد يُختلف فيه مع **المعلمي** - في ضوء هذا الكلام - قولُه في:

١ - أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد أبي جعفر المصري.

قال **المعلمي** فيه في ترجمة نعيم بن حماد رقم (٢٥٨) من «التنكيل»: «فيه كلام، وقد وثقه مسلمة». اهـ.

فَعَلَّقْتُ في ترجمة أحمد من القسم الأول من هذا الكتاب رقم (١٦٣)

فقلت:

قال ابن أبي حاتم: سمعت منه بمصر، ولم أحدث عنه لِمَا تكلموا فيه.

وحكى ابن عديّ قصةً فيها تكذيب أحمد بن صالح المصري له، ثم ساق له ابن عديّ حديثًا، وقال: هذا الحديث بهذا الإسناد ليس بمحفوظ، وهو محتمل، وابن رشدين هذا صاحب حديث كثير، يحدث عنه الحفاظ بحديث مصر، أُنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه. اهـ.

وفي «اللسان» عن ابن عديّ: وكأن آل بيت رشدين خُصوا بالضعف، من أحمد إلى رشدين.

وفي «اللسان» أيضًا: وقال ابن يونس: توفي ليلة عاشوراء سنة (٢٩٢) وكان من حفاظ الحديث وأهل الصنعة.

وقال عبدالغنى بن سعيد: سمعت حمزة بن محمد يقول: هو أَدْخَل على أحمد بن سعيد الهمداني حديث بكير بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث «الغار». وسمعت الفقيه أبا بكر بن الحداد يقول: سمعت النسائي يقول: لو رجع أحمد بن سعيد عن حديث الغار عن بكير لحدثت عنه.

وفيه أيضًا: قال مسلمة في «الصلة»: «حدثنا عنه غير واحد، وكان ثقة عالمًا بالحديث».

قلت: أما كونه عالمًا بالحديث، فقد وصفه ابن يونس بأنه من حفاظ الحديث وأهل الصنعة، لكنه لم يصرح بتوثيقه، ومسلمة بن قاسم مجروح، فلا يقبل منه تفرده بهذا التوثيق، وتوثيقه مُعارَضٌ بتضعيف ابن عديّ، بل وتكذيب أحمد بن صالح - فيما حكاه ابن عدي- ثم إن الرجل له مناكير يتفرد بها، ولم يوثقه مُعْتَبَرٌ، فقول ابن أبي حاتم مما يُقَوِّي الحُكْمَ عليه بالضعف، واللَّه تعالى أعلم.

٢- وقوله في: علي بن زيد بن عبد اللَّه أبي الحسن الفرائضي من «التنكيل» رقم (١٥٩):

«قال ابن يونس: «تكلموا فيه»، ولم يبين من المتكلم ولا ما هو الكلام، وقد قال مسلمة بن قاسم: «ثقة»، والتوثيق مقدم على مثل هذا الجرح كما لا يخفى». اهـ.

وقد علقْتُ على هذه الترجمة هناك، فنقلت كلام ابنَ الفرضي، والمالقي، والذهبي، وابن حجر، ثم **قلت**:

فمثل هذا ليس بعمدة أصلًا، ولا يُعتد بقوله في الجرح والتعديل، لاسيما إذا انفرد أو خالف.

وقد قال الشيخ **المعلمي** نفسه في ترجمة: محمد بن سعد العوفي، من «التنكيل»: أما مسلمة بن قاسم فقد جعل الله لكل شيء قدرًا...

وقول ابن يونس: «تكلموا فيه» ظاهره الجرح بلا شك، لكن إذا ثبت توثيق من قيل فيه هذا توثيقا معتبرا، تطمئن النفس إليه، فيقال حينئذ: التوثيق مقدم، والجرح غير مفسر - فلعله تُكلم فيه بكلام لا يضر، أما إذا لم يوثق توثيقا يعتد به، كما في هذه الحالة، صار الجرح وإن كان غير مفسر، محلا للاعتبار والقبول، والله تعالى أعلم».

***

أبو الفتح الأزدي

صاحب كتاب «الضعفاء»

(ت٣٧٤هـ)

● قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ٤٧٦):

«ليس في نفسه بعمدة، حتى لقد اتهموه بوضع الحديث». اهـ.

● وفيه (١/ ٤٩٥):

«هو في نفسه على يديّ عدلٍ، وترجمته في «تاريخ بغداد» و«الميزان» و«اللسان» تبين ذلك». اهـ.

● وفيه (١/ ٢٢١):

«أما الأزدي فقد تكلموا فيه حتى اتهموه بالوضع، راجع ترجمته في «لسان الميزان» (ج٧) رقم (٤٦٤) مع الرقم الذي يليه من: «قال الخطيب»، إلى آخر الترجمة، فإنه كله متعلق بالأزدي، وقال ابن حجر في ترجمة أحمد بن شبيب في الفصل التاسع من مقدمة «الفتح»:

«لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات»، وذكر نحو ذلك في ترجمة خثيم بن عراك وغيرها، وقال في ترجمة علي بن أبي هاشم: «قدَّمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريحه؛ لضعفه هو». اهـ.

قال أبو أنس:

ومع ما سبق من ذِكْرِ **المعلمي** له بالضعف والتهمة، فقد أقام له وزنا ما لمَّا ذكر الأزدي مستنده في تضعيف من ضعفه.

ففي ترجمة: مهنأ بن يحيى - وهو من كبار أصحاب الإمام أحمد بن حنبل - من «التنكيل» رقم (٢٥٥):

«قال الكوثري: قال أبوالفتح الأزدي... منكر الحديث...

فقال الشيخ **المعلمي**:

الأزدي نفسه متكلم فيه، حتى رُمي بالوضع، وقد رَدَّ ابن حجر في مواضع من: «مقدمة الفتح» جَرْحَهُ وبيَّن أنه لا يُعتد به.

... ثم ذكر **المعلمي** - في أثناء رَدِّهِ على ابن الجوزي:

أن الأزدي ذكر مُتَمَسَّكَهُ، فلا يسوغُ ردُّ قولِه إلا ببيان سُقُوطِ حُجَّتِهِ.

قال:

أما متمسك الأزدي فهو أن مهنأ روى عن زيد بن أبي الزرقاء، عن سفيان الثوري، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن جابر حديثًا في الجمعة.

ولا يُعلم رواه أحدٌ غيره عن زيد بن أبي الزرقاء، ولا عن غيره عن سفيان الثوري.

فلا يُعرف عن الثوري إلا بهذا الإسناد.

وإنما يُعرف من رواية عبد الله بن محمد العدوي التميمي رواه عن علي بن زيد، والعدوي طعنوا فيه، وقال وكيع: يضع الحديث، وحكى ابن عبدالبر عن جماعة أهل العلم بالحديث أنهم يقولون: إن هذا الحديث من وضعه، كذا في ترجمة العدوي من «التهذيب».

وفي ترجمة مهنأ من «اللسان» عن ابن عبدالبر: لهذا الحديث طرق ليس فيها ما يقوم به حجة، إلا أن مجموعها يدل على بطلان قول من حمل على العدوي أو على مهنأ بن يحيى.

... وعلى كل حالٍ، فغاية ما في الباب أن يكون مهنأ أخطأ في سند هذا الحديث، فكان ماذا؟!

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان من خيار الناس في حديث أحمد بن حنبل وبشر الحافي، مستقيم الحديث.

ويكفيه مكانته عند أحمد، وثناء أصحابه عليه، والله أعلم. اهـ.

قال أبو أنس:

● قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٦٧):

«له مصنف كبير في الضعفاء، وهو قويُّ النَّفَسِ في الجَرْحِ، وَهَّى جماعة[1] بلا مستند طائل». اهـ.

● وقال في «السير» (١٦/ ٣٤٧):

«وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضَعَّفَ جماعةً بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم». اهـ.

قلت:

مع ما سبق من بيان حال الأزدي، وإشارة مثل الذهبي إلى تلك المؤاخذات، إلا أن الحفاظ - لاسيما من صنف منهم في الرجال، وبخاصة الضعفاء - قد استوعبوا كتابه هذا في مصنفاتهم، فنقلوا كلامه ونقده للرواة، على اختلاف الحال في ذلك:

فتارةً: يوافق سائر من تناول ذاك الراوي بالضعف.

وتارةً: يوافق بعضا، ويخالف آخرين.

وتارةً: يخالف كُلَّ من نُقِلَ عنه قولٌ فيه.

وتارةً: ينفرد الأزدي بذكر الرجل في الضعفاء، مكتفيا بقوله فيه، أو ذاكرا له حديثا استنكره عليه.

---

(١) في «التذكرة»: «وهاه جماعة»، وهو خطأ، يدل عليه قوله الآتي في «السير».

أما الحالان الأولان فلا إشكال فيهما، ولا غبار عليه إذا وافق غيره، أما الأخيران وهما مخالفة الجميع أو التفرد فهذه نماذج ينظر فيها منتزعة من «ميزان الاعتدال» للذهبي.

أولا: المخالفة:

● في «الميزان» (١٠٧٦):

«أيوب بن سليمان (خ د ت س) ابن بلال أبو يحيى المدني، عن أبي بكر عبد الحميد بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال بنسخة كبيرة.

وعنه البخاري، والذهلي، ومحمد بن إسماعيل الترمذي.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال البخاري: لا بأس به.

وقال أبو الفتح الأزدي: يحدث بأحاديث لا يتابع عليها، ثم ساق له أحاديث جيدة غريبة». اهـ.

زاد ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٠٤):

«وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، وقال الحاكم عن الدارقطني: ليس به بأس، وقال زكريا الساجي وأبو الفتح: يحدث بأحاديث لا يتابع عليها، ثم ساق الأزدي له أحاديث غرائب صحيحة.

... وقال ابن عبد البر في «التمهيد» «: أيوب بن سليمان بن بلال ضعيف، ووهم في ذلك، ولم يسبقه من الأئمة إلى تضعيفه إلا ما أشرنا إليه عن الساجي ثم الأزدي، والله أعلم». اهـ.

● وفيه (١٣٢٥):

«(صح) بهز بن أسد (خ م) العمي عن شعبة وطائفة، وعنه أحمد وبندار وطائفة.

قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت. وقال أبو حاتم: ثقة إمام.

وقال أبو الفتح الأزدي: كان يتحامل على عثمان رضي الله عنه، كذا قال الأزدي، والعهدة عليه، فما علمت في بهز مغمزا». اهـ.

● وفيه (٢٨٩١):

«زكريا بن يحيى بن أسد المروزي، صاحب ابن عيينة، قال أبو الحسين بن المنادي: توفي أبو يحيى زكرويه صاحب الخبر الواحد الذي رواه لنا عن سفيان في ربيع الآخر سنة سبعين ومائتين.

وقال الدارقطني: لا بأس به.

وقال أبو الفتح الأزدي: لقبه جوذابه، كذا قال.

ولولا أن الأزدي أورده في كتاب «الضعفاء» لما أوردته، ثم إنه ما نطق فيه بشيء، بل قال: زعم أنه سمع من ابن عيينة». اهـ.

● وفيه (٣٠٩٣):

«السري بن يحيى (س) ابن إياس بن حرملة أبو الهيثم الشيباني البصري عن الحسن وجماعة، وعنه ابن وهب وسعيد بن أبي مريم وأبو الوليد وعدة.

قال أحمد: ثقة ثقة.

وقال أبو الفتح الأزدي: حديثه منكر، فآذى أبو الفتح نفسه.

وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله هذا، فغضب أبو عمر، وكتب بإزائه: السري بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب - يعني الأزدي - مائة مرة.

قلت: ووثقه أبو حاتم وأبو زرعة وابن معين والنسائي وآخرون...». اهـ.

● وفيه (٨١٩):

«(صح) إسرائيل بن موسى (خ د ت س) البصري، نزيل السند عن الحسن وجماعة، وعنه حسين الجعفي ويحيى القطان.

وثقه أبو حاتم وابن معين.

وشذ الأزدي، فقال: فيه لين».

ثم ذكر الذهبي حديثا من طريقه استغربه جدًّا.

● وفيه (٨٧٣):

«(صح) إسماعيل بن رجاء الزبيدي (م عو).

وثقه ابن معين وغيره، وحدث عنه شعبة وفطر.

وقال أبو الفتح الأزدي وحده: منكر الحديث». اهـ.

● وفيه (١٠٦٩):

«أيوب بن أبي حجر الشامي، منكر الحديث، قاله الأزدي، وهو ابن سليمان بن أبي حجر، روى عن بكر بن صدقة.

وأما أبو حاتم فقال: أحاديثه صحاح». اهـ.

تعقبه ابن حجر في «اللسان» بقوله: «والذي في كتاب ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه، فقالا: لا نعرفه». اهـ.

قلت: هو فيه كذلك (٢/ ٢٤٩)، ثم قال ابن أبي حاتم: «وقال أبي: هذه الأحاديث التي رواها صحاح». اهـ.

● وفيه (١١٠٦):

«أيوب بن موسى بن عمرو الأشدق، لا يقوم إسناد حديثه، قاله الأزدي، فلا عبرة بقوله؛ لأنه وثقه أحمد ويحيى وجماعة». اهـ.

● وفيه (١٣٨٩):

«(ت) ثعلبة بن سهيل (ت ق) الطهوي أبو مالك الكوفي الطبيب نزيل الري عن الزهري وجماعة، وعنه جرير ومحمد بن يوسف الفريابي وجماعة.

وثقه ابن معين... قال أبو الفتح الأزدي: قال ابن معين: ثعلبة بن سهيل ليس بشيء.

قلت: هذه رواية منقطعة، والصحيح ما رَوى إسحاق الكوسج عن ابن معين: ثقة، أو لعل ليحيى فيه قولان والله أعلم». اهـ.

فهذه مخالفة في النقل.

● وفيه (١٤١٦):

«جابر بن صبح (د ت س) أبو بشر بصري عن خلاس وغيره، وعنه شعبة والقطان.

وثقه ابن معين وغيره. وقال الأزدي: لا يقوم حديثه».

● وفيه (١٥٤٥):

«(صح) جعيد بن عبد الرحمن (خ م)، ويقال: جعد، شيخ لمكي بن إبراهيم.

صدوق[1]، شذ الأزدي، فقال: فيه نظر». اهـ.

● وفيه (١٧٤٠):

«حجاج بن صفوان المدني عن أسيد بن أبي أسيد، وعنه أبو ضمرة والقعنبي.

وكان القعنبي يثني عليه، وقال الأزدي: ضعيف، وقال أحمد بن حنبل: ثقة». اهـ.

وزاد ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٣٨٩):

«وقال أبو حاتم: صدوق، وهو ابن صفوان بن أبي يزيد، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى أيضًا عن موسى بن أبي موسى الأشعري عن أبيه». اهـ.

---

(١) وثقه ابن معين والنسائي، وأخرج له الشيخان.

● وفيه (١٨٨٨):

«الحسن بن عطية (ت) ابن نجيح القرشي الكوفي عن إسرائيل وخالد بن طهمان وأبي عاتكة وقيس بن الربيع، وعنه أبو كريب.

ضعفه الأزدي، وقال أبو حاتم: صدوق، وحدث عنه أيضًا أبو زرعة، وعباس الدوري، والبخاري في «التاريخ»، وتمتام، وعدة». اهـ.

قال ابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٩٤): «أظنه اشتبه عليه بالذي قبله». اهـ.

يعني: الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة، المتفق على ضعفه.

● وفيه (٢٠٢٤):

«الحسين بن عروة (ق) البصري عن الحمادين ومالك، وعنه أحمد بن المعذل ونصر بن علي الجهضمي.

قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال الأزدي: ضعيف». اهـ.

● وفيه (٢١٦٤):

«حفص بن ميسرة (خ م س ق) الصنعاني أبو عمر نزيل عسقلان عن زيد بن أسلم والعلاء بن عبد الرحمن وجماعة، وعنه آدم وسعيد بن منصور وجماعة.

وثقه أحمد وابن معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه في حديثه بعض الأوهام.

وقال الأزدي: يتكلمون فيه.

قلت: بل احتج به أصحاب الصحاح، فلا يلتفت إلى قول الأزدي». اهـ.

● وفيه (٢٢٣٥):

«(صح) حماد بن أسامة أبو أسامة الحافظ الكوفي (ع) أحد الأثبات، سمع من هشام بن عروة وطبقته.

قال الأزدي: قال المعيطي: كان كثير التدليس، ثم بعد ذلك تركه، وذكر الأزدي عن سفيان الثوري - بلا إسناد - قال: إني لأعجب، كيف جاز حديثُ أبي أسامة، كان أمرُه بَيِّنًا؛ كان من أسرقِ الناس لحديثٍ جيدٍ.

قلت: أبو أسامة، لم أورده لشيء فيه، ولكن ليُعْرَفَ أن هذا القولَ باطلٌ، قد روى عنه أحمد، وعلي، وابن معين، وابن راهويه.

وقال أحمد: ثقة، من أعلم الناس بأمور الناس وأخبارهم بالكوفة، وما كان أرواه عن هشام، وما كان أثبته، لا يكاد يخطئ.

وقال عبد الله مشكدانه: سمعت أبا أسامة يقول: كتبت بأصبعي هاتين مائة ألف حديث». اهـ.

قال أبو أنس:

قد نظرت فيما نسب إلى أبي أسامة من التدليس في ترجمته من القسم الأول من هذا الكتاب رقم (٢٢٨)، فرأيت من الفائدة إيراد هذا المبحث هنا:

فأقول:

«قال **المعلمي** في المسألة (١٤) من «التنكيل» (٢/ ١١٣):

«كان يدلس، ثم ترك التدليس بأخرة، ولا يُدرى متى حدث بهذا». اهـ.

أقول:

في نسبة حماد بن أسامة إلى التدليس نظر؛ فقد حمل عنه الأئمة واحتجوا به مطلقًا، ووثقوه وثبتوه، ولم يذكره أحدٌ منهم بشيء من التدليس.

فقد روى عنه ابن مهدي على تقدمه، وأحمد، وابن المديني، وابن معين، وإسحاق بن راهويه، والشافعي، والحميدي، وغيرهم، واحتج به البخاري ومسلم وباقي الستة.

وقال أحمد: كان ثبتًا، ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ. «العلل ومعرفة الرجال» (٧٤٥).

وقال في موضع آخر: أبو أسامة أثبت من مائة مثل أبي عاصم - يعني النبيل - كان أبو أسامة صحيح الكتاب، ضابطًا للحديث، كيسًا صدوقًا. (٧٧٢، ٤٨٩١).

وقال الثوري: ما بالكوفة شاب أعقل من أبي أسامة. «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٢٣).

أما ابن سعد فقد قال في «طبقاته» (٦/ ٣٩٥): كان ثقة مأمونًا كثير الحديث، يدلس وتبين - كذا - تدليسه.

وليس ابن سعد ممن يُقبل منه تفرده بمثل هذا؛ فإن مادته من شيخه الواقدي، والواقدي ليس بعمدة، وانظر ترجمة ابن سعد من هذا الكتاب.

ولعل ابن سعد أو شيخه قد بَنَى على ما لا يصح، أو ما لا يُفيد الوصف بالتدليس.

فقد قال الآجري عن أبي داود: دَفَن أبو أسامة كتبه فما أخرجها، وكان بعد ذلك يستعير الكتب. «سؤالات الآجري» (٢٨٤).

وقال عنه أيضًا: قال وكيع: قد نهيتُ أبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان دفن كتبه. (٥٨٥).

ومثله في «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد عن أبيه عن وكيع، بدون ذكر دفن الكتب (١٧٢٦).

فقد كان أمرُ دَفْنِه كتبه واستعارته كتب غيره معروفًا عند الآخذين عنه من الأئمة الأثبات، ومع ذلك لم يغمزه أحدٌ بذلك، ولا وصفه أحدٌ بتدليس أو غيره، وانتظر.

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤):

«حكى الأزدي في «الضعفاء» عن سفيان بن وكيع، قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة، فيأخذها وينسخها. قال لي ابن نمير: إن المحسِنَ لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه، ثم تتبع الأحاديث بَعْدُ من الناس.

قال سفيان بن وكيع: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة! كان أمره بَيِّنًا، وكان من أسرق الناس لحديثٍ جيد». اهـ.

أقول: هاهنا أمور:

الأول: الأزدي في نفسه متهم، فلا يؤتمن على مثل هذا النقل.

الثاني: سفيان بن وكيع قد اتهمه أبو زرعة بالكذب، وأسقطه غيرُ واحد، فليس هو ممن يقبل قوله في مثل هذا، وستأتي ترجمته، فلعلَّه سمع قول أبيه، فأساء فَهْمَهُ.

الثالث: ذكر الذهبي حكاية الأزدي في «الميزان» (٢/ ت٢٢٣٥) لكن وقع له: عن سفيان الثوري، ووهَّمَهُ الحافظ في «التهذيب» (٣/ ٣).

ثم قال الذهبي: أبو أسامة لم أورده لشيء فيه، ولكن ليُعرف أن هذا القول باطل. اهـ.

الرابع: لابن نمير - وهو محمد بن عبد الله - قولٌ في أبي أسامة، يُوهم تهمته له بالتدليس؛ فقد قال يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٠١): قال ابن نمير: هو الذي يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ونرى أنه ليس بابن جابر المعروف، ذكر لي أنه رجل يسمى بابن جابر، فدخل فيه، وإنما هو إنسان يسمى بابن جابر.

قال يعقوب: صدق، هو ابن تميم، وكأني رأيت ابن نمير يتهم أبا أسامة أنه علم ذلك وعرف، ولكن تغافل عن ذلك، قال لي ابن نمير: أما ترى روايته لا تشبه شيئًا من حديثه الصحاح الذي روى عنه أهل الشام وأصحابه الثقات. اهـ.

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: تلقت الأُمَّةُ حديث أبي أسامة بالقبول لحفظه ودينه، ولم يُنْصِفْهُ ابن نمير. اهـ.

أقول: لو ثبت أن ابن نمير اتهم أبا أسامة بتدليس اسم هذا الرجل، فقد عَذَرَ أبا أسامة سائر الأئمة، ووصفوه بالوهم فيه، وقد شاركه في هذا الوهم: حسين الجعفي - وهو ثقة أيضًا - كما حكاه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ت١١٥٦) وأبو زرعة وأبو حاتم «الجرح» (٥/ ت١٤٢٣) وراجع «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٨٢- ٤٨٦)، (١٨/ ٨) وغيره.

الخامس: قضية دفن أبي أسامة كتبه واستعارته كتب غيره - إن ثبتت الاستعارة - لا تخدش فيه؛ وذلك لأنه هو في نفسه قد سبق أنه كان ثقةً ثبتًا حافظًا صحيح الكتاب، كيِّسًا عاقلًا، لا يكاد يخطئ، فقد دفن كتبه ثقةً بحفظه، وربما لغير ذلك أيضًا، وقد دفن بعض الأئمة كتبهم، انظر «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧٧).

وأما استعارته الكتب، فقد قال وكيع: «نهيتُ أبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان دفن كتبه». فليس في هذا القول تصريح بأن أبا أسامة كان يستعير الكتب، وإنما فيه نهي وكيع له عن ذلك، فلعلَّ وكيعًا لما رأى أبا أسامة دفن كتبه، بادر فحذَّره من استعارة الكتب، خشيةَ أن يروي أبو أسامة ما فيها من أحاديثه، فتقع له أشياء لم تكن في كتبه التي دفنها.

لكن لو ثبتت الاستعارة، فلا يلزم منها أن يروي حماد ما ذُكر، ولو ثبت أنه نظر في كتب غيره، فوجد فيها أحاديث يحفظها فرواها، لا يقدح هذا فيه البتة؛ لأن مدار الأمر على الضبط والتثبت، وقد كان حافظًا ضابطًا متثبتًا، فلا يُظَنُّ به إلا أن يروي ما حفظه وضبطه، يدل على ذلك تداول الأئمة النقاد لحديثه، والاحتجاج به، دون الإشارة إلى روايته من كتب غيره، وذلك اطمئنانًا إلى ضبطه.

وقضية الرواية من كتب الغير قد تناولها الأئمة، وبيَّنوا أن الرواة في ذلك ليسَوا على وتيرة واحدة، وأنه بينما يُقْبَلُ هذا الأمرُ من البعض، فربما سقط به آخرون، وربما أُعِلَّ به أحاديثُ قومٍ من الثقات ممن لم يبلغوا من الضبط ما بلغ مثل حماد بن أسامة.

فمثال الأول: قول الخطيب في بندار محمد بن بشار: «وإن كان يقرأ من كل كتاب، فإنه كان يحفظ حديثه». «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠٤).

وقد قال الدارقطني في بندار: «من الحفاظ الأثبات». «تهذيب التهذيب» (٩/ ٧٣).

وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ت٧٢٦٩): «ثقة صدوق، احتج به أصحاب الصحاح كلهم، وهو حجة بلا ريب، كان من أوعية العلم».

ومثال الثاني: أقوام من الرواة أخذوا كتب الناس بغير سماع، فرووا ما فيها سرقةً وانتحالًا، انظر على سبيل المثال ترجمة عبد الله بن زياد بن سمعان.

ومثال الثالث: ما رواه أبو بكر الأثرم، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل ذكر الحديث الذي رواه الأنصاري - وهو محمد بن عبد الله بن المثنى - عن حبيب ابن الشهيد، عن ميمون، عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم»، فضعَّفَهُ، وقال: كانت ذهبت للأنصاري كُتُبٌ، فكان بَعْدُ يُحدثُ من كُتُبِ غلامه أبي حكيم، أُراه قال: وكان هذا من ذلك. اهـ. «تاريخ بغداد» (٥/ ٤١٠).

والأنصاري ثقة، ولكنه لم يكن مبرزًا في الحفظ، وكان قد غلب عليه الرأي، ولم يكن من فرسان الحديث. انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٤٢-٥٤٥).

والمقصود هنا أن مَنْ وَصَفَ أبا أسامة بالتدليس، إن كان بنى على قضية استعارته للكتب، فليس فيها أنه كان يروي منها ما لم يسمع مما ليس من حديثه، كما سبق بيانه،

وإن كان بنى على كلام ابن نمير، فقد كان ابن نمير متحاملًا عليه، أما سائر الأئمة فقد بَيَّنوا أن أبا أسامة إنما أخطأ في ذلك، ووهم فيه - كما مَرَّ - والواهم غيرُ قاصدٍ للإيهام، فليس بمدلسٍ.

ومما يحسن التنبيه عليه بهذه المناسبة، ما وقع من الأستاذ/ نور الدين عتر في تعليقه على كتاب «شرح علل الترمذي» من الإغراب في تصوُّرِ معنى كلام الحافظ ابن رجب في تبويبه لِمَا وقع لأبي أسامة وغيره بنحو هذا الوهم.

فقد قال ابن رجب (٢/ ٦٧٩): «ذِكْرُ من حَدَّث عن ضعيفٍ وسماهُ باسم ثقة»، وأورد ما وقع لأبي أسامة، ومثله لحسين الجعفي، ولزهير بن معاوية، ولأبي بلج الواسطي، ولجرير بن عبد الحميد، ولأهل الشام عن زهير بن محمد.

وبيَّن ابن رجب أخطاء هؤلاء في تسمية بعض شيوخٍ لهم؛ فأبو أسامة وحسين الجعفي أخطئا في عبد الرحمن بن يزيد فجعلاه: ابن جابر، وإنما هو: ابن تميم.

وزهير بن معاوية انقلب عليه اسم: صالح بن حيان، فجعله: واصل بن حيان ولم يوصف زهير بتدليس أصلًا.

وأبو بلج الواسطي أخطأ في اسم عمرو بن ميمون، وليس هو ذاك المشهور، وإنما هو ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة، وهو ضعيف.

ونحو ذلك الباقون، وليس في هذا الباب ذكر التدليس، وإنما هي أوهام وأخطاء، إلا ما كان من قول ابن نمير في أبي أسامة، وقد سبق الجواب عليه.

ثم قال ابن رجب بعد ذلك (٢/ ٦٩٠): «ذِكْرُ من روى عن ضعيف وسماه باسم يتوهم أنه اسم ثقة».

فزاد في العنوان هنا لفظ الإيهام، وهو شرط التدليس، ثم ذكر ما وقع من عطية العوفي، والوليد بن مسلم، وبقية بن الوليد، وحسين بن واقد.

وبيَّن ابن رجب تدليس هؤلاء - وبخاصة الثلاثة الأُوَل - لبعض أسامي شيوخهم.

فأما عطية فكان يأخذ عن الكلبي التفسير - والكلبي كذاب - ويكنيه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري الصحابي.

وأما الوليد بن مسلم فكان يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي - وهو ضعيف جدًّا - ويكنيه بأبي عمرو، موهمًا أنه أبو عمرو الأوزاعي الإمام.

وأما بقية بن الوليد فكان ربما روى عن سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، أو زرعة ابن عمرو الزبيدي - وكلاهما ضعيف الحديث - فيقول فيه: نا الزبيدي، موهمًا أنه محمد بن الوليد الزبيدي الثقة صاحب الزهري.

ثم ذكر ابن رجب ما يتعلق بمن كان يدلس تدليس التسوية بعد ذكره تدليس الشيوخ.

أقول:

واضح مما سلف من سياق ابن رجب أنه قرن بين صورتين تتشابهان في إبدال اسم راوٍ بغيره، لكن افترقا في القصد، فأولاهما محمولة على الخطأ، والثانية محمولة على التدليس.

لكن الأستاذ نور الدين العتر قد حمل الصورتين على تدليس الشيوخ، وقد بان بحمد الله الفرق بين الصورتين، والله تعالى الموفق.

وبعد:

فقد تبين مما سبق براءة أبي أسامة من التدليس، وأنه لم يثبت في حقه اتهامه بذلك، ولا ما يخدش في روايته البتَّة، والله تعالى أعلم وهو الهادي إلى سواء السبيل». اهـ.

● وفيه - أعني «الميزان» - (٢٤٩٣):

«(صح) خثيم بن عراك (خ م) ابن مالك عن أبيه وسليمان بن يسار، وعنه ابنه إبراهيم ويحيى القطان وحماد بن زيد وطائفة.

وثقه النسائي وغيره.

وقال الأزدي وحده: منكر الحديث، كذا قال». اهـ.

● وفيه (٣١٠٤):

«سعد بن أوس (عو) العبسي عن بلال بن يحيى.

صدوق، وثقه بعض الحفاظ، وضعفه الأزدي فقط، وهو كوفي، قال أبو حاتم: صالح.

قلت: روى عنه أبو نعيم وأبو أحمد الزبيري وعدة.

قال ابن الجوزي: أحاديثه مناكير». اهـ.

● وفيه (٣٦٨٤):

«شرحبيل بن شريك (م تِ س) روى عنه الليث بن سعد وغيره.

قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال الأزدي: ضعيف، وقال النسائي: ليس به بأس، يروي عن أبي عبد الرحمن الحبلي». اهـ.

● وفيه (٤٧٦٤):

«(صح) عبد الحميد بن أبي أويس (خ د م س ق) عبد الله بن عبد الله أبو بكر المدني، أخو إسماعيل، روى عن ابن أبي ذئب وسليمان بن بلال وخلق، وعنه أخوه وأيوب بن سليمان وابن راهويه.

وثقه يحيى بن معين وغيره. وأما الأزدي، فقال: كان يضع الحديث.

قلت: وهذه منه زلة قبيحة». اهـ.

● وفيه (٥٥١٨):

«(صح) عثمان بن أبي شيبة (خ م د ق) أبو الحسن، أحد أئمة الحديث الأعلام كأخيه أبي بكر...

وقال الأزدي: رأيت أصحابنا يذكرون أن عثمان روى أحاديث لا يتابع عليها.

قلت: عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا يُنكر له أن ينفرد بأحاديث؛ لسعة ما روى، وقد يغلط، وقد اعتمده الشيخان في «صحيحيهما»، وروى عنه أبو يعلى والبغوي والناس.

وقد سئل عنه أحمد، فقال: ما علمت إلا خيرا، وأثنى عليه، وقال يحيى: ثقة مأمون.

قلت: إلا أن عثمان كان لا يحفظ القرآن فيما قيل...». اهـ.

● وفيه (٦٠٨٦):

«عمر بن حبيب المكي عن عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو، قال: كان كركرة على ثقل النبي ﷺ فمات.

قلت: الحديث صحيح، أورده الأزدي لعمر بن بن حبيب، وعمر نزل اليمن، وقد وثقه أحمد ويحيى[1]، فافتضح الأزدي». اهـ.

● وفيه (٦٢٠٩):

«عمر بن محمد (م د س) ابن المنكدر.

---

(١) انظر «الجرح» (٦/ ١٠٤).

قال الأزدي: في القلب منه شيء.

قلت: احتج به مسلم[(١)]، فليسكن قلبك، له حديث واحد عندهم». اهـ.

● وفيه (٦٩٨١):

«كهمس بن الحسن (ع) التميمي البصري العبد الصالح الثقة، يروي عن أبي الطفيل ويزيد بن الشخير وطائفة، وعنه يحيى القطان والمقرئ وعدة.

قال أحمد: ثقة[(٢)] وزيادة.

... وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال الأزدي: قال ابن معين: ضعيف.

كذا نقله أبو العباس النباتي، ولم يسنده الأزدي عن يحيى، فلا عبرة بالقول المنقطع، لاسيما وأحمد يقول في كهمس: ثقة وزيادة.

وقال عثمان بن دحية: ضعيف روى مناكير، وهذا أخذه ابن دحيم - كذا والصواب: دحية - من المعدن - كذا - الذي نقل عنه النباتي». اهـ.

وقال الذهبي في «المغني» (٢/ ٥٣٤): «كَهْمَس بن الحسن، ضعفه عثمان بن دحية بجهلٍ، فقال: ضعيف، روى مناكير.

---

(١) حديث رقم (١٩١٠) قال مسلم: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ وُهَيْبٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ.

قَالَ ابْنُ سَهْمٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَنُرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». اهـ.

ووثقه النسائي، وهو قليل الحديث، كما قال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٦٤٢).

(٢) وكذا وثقه ابن معين وأبو داود، وغيرهما.

● وفيه (٨٦٩٣):

«مُعمَّر، بالتثقيل، (ت ق س) ابن سليمان الرقي عن خُصيف وإسماعيل بن أبي خالد، وعنه أحمد وسعدان وعدة.

وثقه ابن معين وغيره. وقال أبو عبيد: كان خيرَ مَنْ رأيت.

وذكره أحمد، فذكر من فضله وهيبته.

وقال الأزدي: في حديثه مناكير.

قلت: ما التُفتَ إلى غمز الأزدي له، ويكفيه أنه ذكره فيمن اسمه مَعمَر، بالتخفيف، وإنما هو مُثَقَّل». اهـ.

ثانيا: التفرد:

● في «الميزان» (٧٠٤): «أسامة بن حفص عن عبيد الله بن عمر، صدوق، ضعفه أبو الفتح الأزدي بلا حجة، وقال اللالكائي: مجهول، قلت: روى عنه أربعة». اهـ.

● وفيه (٧١٠):

«أسباط بن عبد الواحد، منكر الحديث، ذكره أبو الفتح الأزدي». اهـ.

● وفيه (٩٠٥):

«إسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي عن حماد بن زيد وطبقته، وعنه ابن الإمام أحمد، وابن أبي الدنيا. وثقه ابن حبان، وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث». اهـ.

● وفيه (١١٦٩):

«بسطام بن جميل شامي عن التابعين.

قال الأزدي: ليس حديثه بشيء». اهـ.

زاد ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٢٠٠):

«وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يروي عن يوسف بن عمر، روى عنه محمد بن المهاجر الشامي.

وكذا قال ابن أبي حاتم[(١)]، وقال البخاري[(٢)]: روى عنه بقية، قليل الحديث». اهـ.

● وفيه (١١٧٥):

«بشار بن عبيد الله عن عطاء بن أبي ميمونة، روى عنه أبو عمر الغداني، قال الأزدي: متروك منكر الأمر جدًّا». اهـ.

● وفيه (١٢١٢):

«بشر بن غالب الأسدي عن الزهري.

قال الأزدي: مجهول». اهـ.

زاد ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٢١٥):

«وفي «الكنى» للنسائي: حدثنا لوين، ثنا حسين بن بسطام، حدثني أبو مالك بشر بن غالب بن بشر، عن الزهري، عن مجمع بن جارية، عن عمه، يرفعه: «لا دين لمن لا عقل له».

قال النسائي: هذا حديث باطل منكر.

قلت: واستفدنا منه كنيته وتسمية جده». اهـ.

● وفيه (١٢٤٠):

«بشير بن طلحة، من التابعين، روى عنه خالد بن دريك.

---

(١) في «الجرح» (٢/ ٤١٤).

(٢) في «التاريخ» (٢/ ١٢٦).

قال الموصلي: ليس بالقوي». اهـ.

واستدرك ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٢٢٧- ٢٢٨) فقال: «هذا من أغلاط أبي الفتح؛ فإن ابن أبي حاتم ذكره، فقال: الخشني شامي، روى عن خالد بن دريك، روى عنه بقية، ومنصور بن عمار، وأبو توبة، والهيثم بن خارجة، قال: وروى هو عن عطاء الخراساني، والعباس بن عبد الله بن معبد، ويزيد بن يزيد بن جابر، سألت أبي عنه[1]، فقال: ليس به بأس، حدث عنه ضمرة.

وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من «الثقات»، فقال: يروي عن خالد بن دريك، عن يعلى بن منبه، روى عنه بقية بن الوليد، وأعاده في الطبقة الرابعة، فقال: الخشني من أهل الشام، يروي عن خالد بن دريك، روى عنه الهيثم بن خارجة. فقد تبين أن خالد بن دريك شيخه، لا الراوي عنه، وأنه ليس من التابعين، وأنه ليس بضعيف». اهـ.

● وفيه (١٧٤٩):

«حجاج بن النعمان عن سليمان بن الحكم، قال الأزدي: لا يكتب حديثه». اهـ.

وزاد ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٣٩١):

«وقال في موضع آخر - يعني الأزدي: مجهول ضعيف، وقال ابن عدي في ترجمة الحسن بن علي العدوي: لا يعرف». اهـ.

● وفيه (١٨٠٥):

«حسان بن سنيد، لا يُدرى مَنْ هو، ضعفه أبو الفتح الأزدي». اهـ.

---

(١) هكذا في «اللسان»، والذي في «الجرح» (٢/ ٣٧٥): «أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي، قال: سألت أبي عن بشير بن طلحة، فقال...»

زاد ابن حجر في «اللسان» (٣/ ٦): «وإنما أخشى أن يكون هو: حنان، بنون خفيفة، وأبوه: سدير، بمهملة، وزن: قدير، تصحف، هو وأبوه». اهـ.

● وفيه (١٨٠٧):

«حسان بن عبد الله المزني البصري عن أيوب، وعنه إسماعيل بن عياش، له حديث في البيع.

قال الأزدي: منكر الحديث.

قلت: النكارة من جهة الراوي عنه». اهـ.

زاد ابن حجر في «اللسان» (٣/ ٨):

«والحديث المذكور رواه عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ مَرَّ برجلٍ، وهو يساوم صاحبه، فجاءه رجل، فقال للمشتري: دعه لا تزد، فقال رسول الله ﷺ: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض، ومن استنصح أخاه فلينصحه»». اهـ.

● وفيه (٢٢٤٨):

«حماد بن راشد عن جابر الجعفي، قال الأزدي: يتكلمون فيه». اهـ.

● وفيه (٢٥٨٢):

«خيثمة بن خليفة عن ربيعة الرأي، ضعفه أبو الفتح الأزدي جدًّا، وهو جعفي كوفي». اهـ.

زاد ابن حجر في «اللسان» (٣/ ٢٥٢):

«وقد نسبه الأزدي، فسمَّى جدَّهُ: خيثمة بن عبد الرحمن، وأورد له حديثا من رواية أصرم بن حوشب عنه، وأصرم ضعيف أيضًا». اهـ.

● وفيه (٣٢٧٤):

«سعيد بن معروف بن رافع بن خديج، قال الأزدي: لا تقوم به حجة، ثم ساق له عن أبيه، عن جده مرفوعًا: «التمسوا الجارَ قبلَ الدار، والرفيقَ قبلَ الطريق»، رواه عنه أبان بن المحبر.

قلت: أبان متروك، فالعهدةُ عليه». اهـ.

● وفيه (٥٧٥٤):

«علاق بن أبي مسلم (ق) عن أبان بن عثمان.

وَهَّاهُ الأزدي[1]، وما لَيَّنَهُ القدماء». اهـ.

● وفيه (٦٠١٩):

«عمارة بن أبي حجار عن نافع.

قال أبو الفتح الأزدي: لا يصح حديثه». اهـ.

● وفيه (٦٩٠٠):

«قطن بن صالح الدمشقي عن ابن جريج، قال أبو الفتح الأزدي: كذاب». اهـ.

● وفيه (٧٤٨١):

«محمد بن خثيم عن شداد بن أوس، قال أبو الفتح الأزدي: يتكلمون فيه». اهـ.

***

(١) فقال: ذاهب الحديث، ذكره ابن حجر في «التهذيب»

السليماني

(ت٤٠٤هـ)

في ترجمة: عمار بن رُزَيق[١] الضبي التميمي أبي الأحوص الكوفي من «التنكيل» رقم (١٦٩) نقل **المعلمي** عن الذهبي في «الميزان» قوله فيه: «ثقة ما رأيت لأحدٍ فيه تليينًا إلا قول السليماني: إنه من الرافضة، والله أعلم».

فقال **المعلمي**: «لم يذكر المزّي ولا ابن حجر هذه الكلمة في ترجمة عمار بن رزيق، والسليماني مع تأخره[٢] وانزوائه في (بيكند) مما يَنْسُبُ المتقدمين إلى نحو هذا.

وفي «لسان الميزان» (٣/ ٤٣٣) عنه أنه قال: «ذكر أسامي الشيعة من المحدثين... الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجاج...».

والمتقدمون الذين هم أعرف بعمّار اعتمدوه ووثقوه ولم يعيبوه بشيء.

قال الإمام أحمد: «كان من الأثبات». ووثقه ابن معين وابن المديني وأبو زرعة وغيرهم، وأخرج له مسلم وأبو داود والنسائي». اهـ.

قول بعض أهل العلم في السليماني:

هو أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو البيكندي البخاري.

---

(١) عَلَّقْتُ في هذا الموضع من قسم التراجم (ص٥٢٥) بقولي: «بضم الراء ثم بالزاي كما في كتاب «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٥١) وغيره، ووقع في «التنكيل» بتقديم الزاي على الراء وهو خطأ، إنما ذاك شيخ آخر لا يُعرف روى عنه القاسم بن الفضل الحدَّاني، كما في كتاب «مشتبه النسبة» للذهبي (١/ ٣١٥) وغيره، ولم يذكره صاحب «الإكمال».

(٢) ولد السليماني سنة ٣١١هـ، وتوفي سنة ٤٠٤هـ، وفي ترجمة عمار بن رزيق من «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٩٠): «قيل إنه مات قبل سفيان الثوري سنة تسع وخمسين ومائة». اهـ. فقد وُلد السليماني بعد وفاة عمار بـ(١٥٢) سنة.

● قال ابن السمعاني في كتاب «الأنساب» (٧/ ١٢٢-١٢٣):

«كانت له رحلة إلى الآفاق، وعُرف بالكثرة والحفظ والإتقان، ولم يكن له نظير في زمانه إسنادًا وحفظًا ودراية بالحديث وضبطًا وإتقانًا، كان يصنف كل أسبوع شيئًا، ويحمله إلى جامع بخارى من بيكند ويحدث به». اهـ.

● وفي «طبقات الشافعية» للسبكي (٤/ ٤٢):

«كان يحفظ الحديث، ورحل فيه، وكان من الحفاظ الزهاد».

● وفي طبقات الإسنوي (١/ ٣٢٧):

«كان من الفقهاء الزهاد الحفاظ للحديث، الراحلين فيه».

● لكن قال الذهبي في ترجمة السليماني من كتاب «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٠٢):
«رأيت للسليماني كتابًا فيه حَطٌّ على كِبَار، فلا يُسمع منه ما شَذَّ فيه». اهـ.

وهو فصل الخطاب فيه إن شاء الله.

***